الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

هيئة نزع السلاح

الجلسة **٣٥٧**

الثلاثاء ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد سيك ..... (السنغال)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

مناقشة عامة (تابع)

السيد بهاتاراي (نيبال) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، يهنئكم وفد بلدي على انتخابكم بالإجماع رئيساً لهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح هذه السنة ويتعهد بتقديم تعاونه التام لكم ولفريقكم لجعل هذه الدورة ناجحة. وأقدر الجهود الدؤوبة لسفير السنغال، رئيس الهيئة في العام الماضي. وأغتنم هذه الفرصة لأشكر الممثل السامي لشؤون نزع السلاح بالنيابة، السيد كيم وون – سو على البيان الذي أدلى به أمام الهيئة (انظر A/CN.10/PV.355).

وإنني أؤيد البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/CN.10/PV.355)، وأود أن أبرز بعض النقاط من وجهة نظري الوطنية.

تحظى هيئة نزع السلاح بأهمية وسلطة لا شك فيهما بوصفها الهيئة التداولية الرئيسية للأمم المتحدة بشأن مسائل نزع السلاح. وتوفر العضوية العالمية فيها للمجتمع الدولي منبراً فريداً لمناقشة جميع الجوانب ذات الصلة بمسائل نزع السلاح العالمي واعتماد توصيات ملموسة للجمعية العامة. بيد أن الهيئة لم تقدّم أي نتائج ملموسة على مدى السنوات الـ ١٦ الماضية. ولم تعمل الإخفاقات المتعاقبة لإيجاد أرضية مشتركة للمضي قدماً طوال هذه السنوات إلا على زيادة الإحباط المطلق والشعور بإهدار الوقت.

ويؤيد بلدي، مع الالتزام الثابت بميثاق الأمم المتحدة، فكرة نزع السلاح العام والكامل الملتزمة بزمن محدد للأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى، ويؤكد من جديد موقفه المبدئي بأن القضاء التام على الأسلحة النووية هو الضمان الوحيد ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها. ونحن، في نيبال، نعتقد أن ثمة حاجة ملحّة إلى بدء المفاوضات بشأن وثيقة ملزمة قانوناً تمنح ضمانات أمنية من القوى النووية إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. كما نعتقد أن تلك المفاوضات ينبغي أن تهدف إلى تعزيز

تضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

السلام والأمن الدوليين، في تنفيذ التدابير الرامية إلى إنهاء سباق التسلح وتحقيق الهدف النهائي المتمثل في إزالة الأسلحة النووية. وتأسف نيبال لأن هذه الأهداف السامية وقعت ضحية فشل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥، في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الوثيقة الختامية.

وترحّب حكومة بلدي بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في أنحاء عديدة من العالم، وترحّب بإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ونعتقد أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية يشكل خطوة هامة نحو نزع السلاح النووي العالمي وعدم الانتشار وفي سبيل تأمين ضمانات الأمن السلبية.

وما زال الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يهدد السلام والأمن في العديد من البلدان. وتلاحظ نيبال بقلق بالغ أن هناك اتجاهاً متزايداً على مر السنين في إنتاج الأسلحة التقليدية ونقلها وتداولها، بما فيها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وفي حين تملك كل أمة الحق المشروع في الحصول على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة للدفاع، تؤيد نيبال بقوة عدم انتشار هذه الأسلحة، فضلاً عن التدابير الرامية إلى منع الاتجار غير المشروع بها ومكافحته.

ويعتقد بلدي أن الالتزامات الأحادية والثنائية والإقليمية تشكل لبنات للبناء وخطوات للتمكين نحو نزع السلاح على الصعيد العالمي. إن للحكومات والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص جميعاً أدواراً هامة في إيجاد مجتمع راغب في التخلّص من التسلح. واقتناعاً بذلك، تستضيف كاتماندو المركز الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ. وتلتزم حكومة بلدي بتعزيز المركز الإقليمي لجعله مركزاً فعالاً للأمم المتحدة مكرساً لتعزيز السلم ونزع السلاح على الصعيد الإقليمي. وندعو جميع الأطراف إلى المساعدة في تمكين المركز من الاضطلاع بدور أكبر في مزيد من بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ، مع زيادة مساهمة المزيد من البلدان ومشاركتها داخل المنطقة وخارجها. وفي هذا الصدد، ترحب نيبال بتشجيع العمل الهام والمحتمل للمركز الذي أعرب عنه ممثلو دول آسيا والمحيط الهادئ. وكان المركز الإقليمي هو مكتب الأمم المتحدة الوحيد في كاتماندو الذي نقل مؤقتاً خارج نيبال بعد الزلزال الذي وقع في العام الماضي، وتتوقع حكومة نيبال أن يستأنف المركز عمله من كاتماندو في أقرب وقت ممكن.

وأود أن أشير إلى أن المأزق الحالي في آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف لا يرجع إلى أسباب إجرائية ولكن إلى الافتقار إلى الإرادة السياسية. ولذلك، يجب أن نُظهر الإرادة السياسية الجماعية والقوة لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة من أجل كسر الجمود في عملها وجعلها مرة أخرى من الكيانات الهامة في هيكل الأمم المتحدة لنزع السلاح .

وفي الختام، ما لم نمضِ قدماً لتحقيق النتائج على أرض الواقع من خلال ضمان التنفيذ الكامل والفعال لجميع الالتزامات والتناسب مع إرادة سياسية حازمة وخطوات متبصرة، فسيكون تحقيق نزع السلاح الكامل بعيد المنال كما كان دائماً. ويتطلع وفد بلدي إلى العمل عن كثب مع جميع الأعضاء في الأيام المقبلة، ويأمل أن يتمكن من تحقيق تقدم كبير أثناء هذه الدورة.

السيد الحكيم (العراق): في البداية، يسر وفد بلدي أن يتقدّم لكم بالتهنئة على انتخابكم رئيساً لدورة هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح لعام ٢٠١٦. وإننا على ثقة بأن الخبرة والكفاءة الدبلوماسية التي تتمتعون بها ستساعدنا في التوصل إلى نتائج إيجابية في ضوء المواضيع التي تنتظر الهيئة خلال دورتها الحالية. مؤكدين على دعم وفد بلدي لكم ولمكتب الهيئة لإنجاح أعمال هذا الاجتماع.

كما يؤيد وفد بلدي البيان الذي ألقاه ممثل مصر بالنيابة عن المجموعة العربية، والبيان الذي ألقاه ممثل إندونيسيا نيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/CN.10/PV.355).

كما يودّ وفد بلدي اغتنام هذه المناسبة للتقدّم بالتهنئة لسعادة السفير خيرت عبدرحمنوف، الممثل الدائم لكازاخستان، على إعادة تعيينه رئيساً لفريق العمل الأول، وكذلك السيد بوشعيب الأمني من المغرب لإعادة تعيينه رئيساً لفريق العمل الثاني.

إن حكومة جمهورية العراق تولي أهمية خاصة للدور المحوري الذي تضطلع به هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح لكونها المحفل التداولي المتعدد الأطراف المتخصص بمسائل نزع السلاح داخل الأمم المتحدة، على الرغم من التحديات التي تواجه الهيئة منذ عام ١٩٩٩ بسبب عدم التوافق على التوصيات التي يمكن لها الإسهام في دعم الجهود الدولية الرامية إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى. فضلاً عن العمل من أجل إنشاء نظام متكامل لمحاربة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بجميع أنواعها، وحظر تصديرها إلى مناطق النزاعات ومراقبة حركتها عبر الحدود. لذا تؤكّد حكومة بلدي على أهمية مضاعفة الجهود من قبل جميع الدول الأعضاء والتحلّي بالإرادة السياسية للوصول إلى عالم ينعم بالأمن والسلام.

إن حكومة بلدي في الوقت الذي تؤكد فيه على التزاماتها ودعمها الثابت للاتفاقيات والمعاهدات الخاصة بنزع السلاح بكل فئاته وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، فإنها تُعرب عن قلقها العميق من استمرار وجود الأسلحة النووية وإمكانية استخدامها أو التهديد باستخدامها.

وفي هذا السياق، يعيد العراق تأكيده على أن القضاء التام على الأسلحة النووية هو الضمان الوحيد ضد استخدامها أو التهديد باستخدامها، وعلى الحاجة الملحة لبدء المفاوضات بشأن نزع السلاح النووي في مؤتمر نزع السلاح، وأن يكون هذا الموضوع على رأس أولويات المؤتمر من أجل التوصل إلى اتفاقية عالمية غير تمييزية وقابلة للتحقق تحظر حيازة الأسلحة النووية وتطويرها وإنتاجها وتخزينها ونقلها واستخدامها، وفق إطار زمني محدد. كما يؤكد العراق على الحاجة الملحة لإبرام صك عالمي غير مشروط وملزم قانونا لإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها واعتبارها مسألة ذات أولوية عالية.

وتؤمن حكومة بلدي بأن المناطق الخالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل كافة هي الهدف الأسمى الذي يمكن من خلاله تحقيق السلام والأمن الإقليميين والدوليين على حد سواء. إن إنشاء هذه المناطق هو الضمان الحقيقي للشروع في تدابير بناء الثقة على الصعيد الإقليمي. ويقود بالتالي إلى تعزيز عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في منطقة جغرافية معينة، ألا وهي منطقة الشرق الأوسط، التي تخصها حكومتي بالتركيز في هذا المحفل بسبب الظروف والأحداث المتسارعة التي تشهدها هذه المنطقة في السنوات الأخيرة.

ولا يخفى على جميع الحضور حالة النزاع واللا استقرار التي تشهدها هذه المنطقة، والتي تتزامن مع تزايد المخاوف من تنامي ظاهرة الإرهاب الدولي الذي امتد خطره لأقصى بقاع المعمورة، والذي لا يتراجع عن استخدام كل الوسائل لتحقيق الأهداف الإجرامية التي يسعى إليها. هذا المسعى الذي شهدناه في الآونة الأخيرة بدأ يترجم إلى محاولة الوصول إلى حيازة مواد وأسلحة دمار شامل، وهو ما أكده مؤتمر القمة النووي الثالث، الذي عقد في واشنطن نهاية آذار/ مارس من هذا العام، مما يدعم وجهة نظر حكومة بلدي- التي تقف في مواجهة الصف الأول في محاربة الإرهاب الدولي- بأن منطقة الشرق الأوسط يجب أن تأخذ الاهتمام الأول في محافل

نزع السلاح، بغرض إخلائها من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل كافة في ظل الظروف والتحديات التي تواجهها المنطقة وتنامي خطر الإرهاب فيها. وهو المطلب الذي نجد أن أسس تحقيقه تتطلب التنفيذ الجاد والحقيقي للقرارات الدولية ذات الصلة، وفي مقدمتها قرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١)، والفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١)، وكذلك قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة التي تعتمد سنويا بتوافق الآراء، مؤكدين على أهمية الالتزام بتنفيذ قرار عام ١٩٩٥ المعني بالشرق الأوسط باعتباره الأساس لتمديد معاهدة عدم الانتشار النووي، وعلى تنفيذ قرارات المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠.

ويعرب وفد بلدي عن خيبة أمله لعدم تمكن مؤتمر نزع السلاح – بصفته المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد بشأن نزع السلاح – من تحقيق أي تقدم ملموس وممارسة دوره التفاوضي المناط به بشأن معاهدات نزع السلاح بسبب عدم التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج العمل منذ قرابة عقدين من الزمن. لذا، لا بد من مضاعفة الجهود للتوصل إلى برنامج عمل شامل ومتوازن يلبي شواغل جميع الدول الأعضاء في دورة المؤتمر لعام ٢٠١٦، بما يتفق مع النظام الداخلي وإحراز تقدم في القضايا المعروضة عليه. وفي السياق ذاته، يود وفد بلدي الترحيب باعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار ٣٣/٧٠، المعنون «المضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف»، والإعراب عن دعمه وتأييده للجهود التي يبذلها الفريق العامل المفتوح باب العضوية في هذا الصدد.

أما فيما يخص البند المتعلق بتدابير بناء الثقة في مجال نزع الأسلحة التقليدية، فقد أصبحت مخاطر تلك الأسلحة تشكل بصورة جلية للجميع تهديدا إضافيا لا يقل عن الآثار والمخاطر التدميرية للأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى. ويدرك وفد بلدي الآثار السلبية التي يمكن أن تتركها تلك الأسلحة في إعاقة عملية التنمية في المجتمعات. وكذلك دورها الخطير في النزاعات المسلحة. فهي باتت تشكل مصدر قلق لجميع الدول، الأمر الذي يستلزم وقفة دولية جادة لتفعيل القرارات الدولية ذات الصلة بمكافحة الانتشار العشوائي لتلك الأسلحة، والحد من وصولها إلى الجماعات الإرهابية المسلحة التي تسعى إلى استخدام الوسائل كافة للحصول على تلك الأسلحة واستخدامها في استهداف المدنيين، لا سيما النساء والأطفال.

وفي ختام كلمتي، نود التأكيد على استعداد وفد بلدي للتعاون مع رئاستكم الموقرة والسادة أعضاء المكتب من أجل التوصل إلى أفضل السبل الكفيلة بتحقيق الهيئة للأهداف التي أنشئت من أجلها، وأن تكون دورتها الجديدة للأعوام الثلاثة المقبلة كفيلة بتحقيق ذلك.

السيد لعسل (المغرب) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أعرب لكم، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب الآخرين عن خالص تهنئة وفد المملكة المغربية على انتخابكم لرئاسة أعمال هيئة نزع السلاح. وأؤكد لكم على تعاوننا الكامل. كما أود أن أهنئ سلفكم، الممثل الدائم للسنغال، على الجهود الرائعة التي سمحت للهيئة باعتماد جدول أعمال دورة الثلاث سنوات. وأغتنم هذه الفرصة لأشكر الممثل السامي بالنيابة لشؤون نزع السلاح، السيد كيم وون-سو على البيان الذي أدلى به أمام الهيئة (انظر A/CN.10/PV.355).

ويؤيد وفد المغرب البيانات التي أدلي بها باسم حركة بلدان عدم الانحياز، ومجموعة الدول الأفريقية، ومجموعة الدول العربية (انظر A/CN.10/PV.355).

إن مداولاتنا تجري في سياق دولي يتسم بتدهور الأمن الدولي وتفاقم التهديدات الإرهابية، ولا سيما في الشرق الأوسط وفي منطقة الساحل والصحراء. كما تتسم الحالة

بالخمول في آليات نزع السلاح النووي وبعدم إحراز أي تقدم حقيقي نحو إزالة الأسلحة النووية. ولا نزال مقتنعين بأن الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى لا تشكل ضمانا للأمن أو ضمانا للاستقرار الفعال على المستويين الإقليمي والدولي. بل يكمن أمننا جميعا في الحوار والاحترام المتبادل وإقامة شراكات اقتصادية تعزز تحقيق تنمية بشرية عادلة ومستدامة.

ويظل نزع السلاح النووي الأولوية القصوى لتحقيق هدف القضاء التام على الأسلحة النووية، ونزع السلاح العام والكامل الذي يمكن التحقق منه دولياً. إن المملكة المغربية، وهي طرف في جميع الصكوك الدولية في مجال نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية، ملتزمة التزاماً راسخاً بالقضاء التام على الأسلحة النووية، التي تظل أسلحة الدمار الشامل الوحيدة التي لا تخضع لحظر عالمي معياري من خلال صك قانوني ملزم. وتعني العواقب التي لا رجعة فيها لأي استخدام للأسلحة النووية على البيئة وعلى حياة الإنسان أنه يجب علينا المضي قدماً بشكل جدي لحظر تلك الأسلحة.

وفي هذا السياق، تؤكد المملكة المغربية من جديد التزامها بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها أداة رئيسية لصون السلام والأمن في جميع أنحاء العالم. ونعتقد أن من واجب جميع الدول احترام أحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وبالمثل، فإن التدابير الموصى بها في قرارات المؤتمرات الاستعراضية تشكل عقوداً تسمح لنا، عندما نمتثل لها امتثالاً تاماً، بالمضي قدماً معاً نحو تنفيذ أهداف المعاهدة، أي إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية. وبالنظر إلى فشل مؤتمر عام ٢٠١٥ الاستعراضي لأطراف المعاهدة وعدم إحراز تقدم كبير في تنفيذ التدابير المتفق عليها، فإننا نعتقد أننا، رغم الجهود المبذولة، لا نزال بعيدين عن إطلاق عملية لنزع السلاح تفضي إلى عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

ونتشاطر الرؤية في أن نزع السلاح هو عملية تدريجية. وفي الوقت نفسه، فإن مفهوم العملية يتطلب اتباع نهج شامل يتألف من وجود هدف واضح مشترك متمثل في المراحل المترابطة وتحقيق تخفيضات كبيرة للتشجيع على تحقيق تقدم لا رجعة فيه. كما ينبغي أن تكون هذه العملية شفافة ويمكن التحقق منها دولياً. إن وقف تحديث الترسانات النووية والحد من دورها في المذاهب الدفاعية، فضلاً عن الضمانات الأمنية السلبية للدول غير النووية الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، سيشكّل تدابير بناء الثقة في عملية نزع السلاح من هذا القبيل. وينبغي للحظر المفروض على التجارب النووية أن يكون أيضاً لا رجعة فيه ويمكن التحقق منه، الأمر الذي لن يكون ممكناً دون دخول المعاهدة حيز النفاذ وتحقيق الانضمام العالمي إلى معاهدة حظر التجارب النووية. وفي هذا الصدد، تكرر المغرب دعوتها إلى جميع الدول، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، التي لم تصدق على المعاهدة بعد، إلى القيام بذلك من أجل تيسير دخولها حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن.

وليس هناك شك في أن عالمية معاهدة بأهمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تخدم الهدف المشترك المتمثل في ضمان الأمن الجماعي. ويشدد المغرب على أهمية الانضمام إلى المعاهدة وإبرام جميع دول منطقة الشرق الأوسط، بما فيها إسرائيل، اتفاقات ضمانات واسعة النطاق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ومن المؤسف أن مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لم يتمكن من اتخاذ أي قرارات لتعزيز الجهود الدولية الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط وفقاً لقرار عام ١٩٩٥. ومن شأن مؤتمر دولي حول هذا الموضوع أن يصبح مناسبة تاريخية تشهد انطلاق عملية تفسح المجال لتخليص

المنطقة من أسلحة الدمار الشامل وتُعزز السلام والأمن الإقليميين. وينبغي مواصلة الحوار من أجل تحقيق ذلك الهدف.

ولا يزال المغرب مقتنع اقتناعا راسخا بأهمية الآليات الأمنية الدولية. إن إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية يتطلب بالضرورة آلية فعالة للأمم المتحدة لنزع السلاح، والتي تظل تعتمد على الإرادة السياسية للدول واحترام التعهدات والالتزامات المضطلع بها.

وعمل مؤتمر نزع السلاح، منذ إنشائه، بوصفه المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف في مجال نزع السلاح. بيد أن الخمول الذي دبّ في أوصال مؤتمر نزع السلاح لما يزيد على عقد من الزمن – على النقيض من تطور الحالة الدولية والتحديات الأمنية الجديدة التي تواجه العالم – يقوض الهدف النهائي والسعي إلى تحقيق نزع السلاح العام والكامل. ونتفق مع الملاحظة القائلة بأن المشاكل القائمة في مؤتمر نزع السلاح يبدو أنها تتعلق فعلاً بمسائل ذات طابع سياسي أكثر. وبالمثل، ينبغي أن تواصل اللجنة الأولى المناقشات بشأن السبل الكفيلة بزيادة فعالية عملها. وقد قدّم وفد بلدنا عدة مقترحات في هذا الصدد، وسيواصل المساهمة بنشاط في هذا الجهد الجماعي.

ويأسف المغرب لعجز هيئة نزع السلاح عن الاتفاق على توصيات منذ عام ١٩٩٩. وتحتاج الدول الأعضاء إلى إبداء المرونة والإرادة السياسية اللازمتين لتيسير الاتفاقات داخل الهيئة. وينبغي لنا جميعاً أن نستغل ولاية الهيئة التداولية للنظر في جميع المقترحات المتعلقة بموضوع نزع السلاح. ولا ينبغي استبعاد أي نهج أو عملية من النظر لأن ذلك، بالنسبة لنا، هو روح الولاية المنوطة بالهيئة. ويرحّب المغرب، الذي يرأس الفريق العامل المعني بالتدابير المحددة لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية، بالروح التي سادت خلال الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٥، وهو لن يدّخر أي جهد في سبيل تيسير التوصل إلى اتفاق بشأن التوصيات المتعلقة بدعم وتعاون جميع الدول الأعضاء.

ولا يزال وفد بلدنا على استعداد للنظر بروح بناءة في أي اقتراح أو مبادرة لتنشيط آلية نزع السلاح وإطلاق عملية نزع السلاح. ومع ذلك، يظل المغرب ملتزماً التزاماً راسخاً بسلامة ولاية مؤتمر نزع السلاح. وفي هذا السياق، يرحب المغرب بعقد الدورة الموضوعية الأولى للفريق العامل المعني بدورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح. وينبغي أن تنشئ الدورة الاستثنائية تشخيصاً عاماً لآليات الأمم المتحدة المسؤولة عن نزع السلاح وتتفق على حلول للمشاكل الهيكلية لتلك الآليات وتعزيز فعالية أساليب عملها. وينبغي للدورة الاستثنائية أن تقيّم أيضاً تنفيذ الأولويات التي حددتها الدورة الاستثنائية لعام ١٩٧٨ وتجدّد وتعزّز توافق الآراء العالمي بشأن قضايا نزع السلاح. وينبغي لتوافق متجدد في الآراء بشأن موضوع نزع السلاح أن يأخذ أيضاً في الاعتبار التطورات منذ عام ١٩٧٨، بما في ذلك التمديد اللانهائي لمعاهدة عدم الانتشار، فضلاً عن الحاجة إلى تعزيز الصكوك القانونية ذات الصلة ووجود الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول التي لم تنضم إلى أي التزامات قانونية في مجال نزع السلاح.

إن جميع قرارات الجمعية العامة تدعو الدول الأعضاء إلى تحسين فعالية أساليب عمل الهيئة. ويدعو القرار ٦٨/٧٠ إلى تنشيط عمل الهيئة دورتها الحالية التي تمتد على ثلاث سنوات، ويشدد على أنه ينبغي للمناقشات بشأن المسائل المدرجة في جدول أعمال هيئة نزع السلاح أن تكون مستهدفة وترمي إلى تحقيق نتائج ملموسة.

السيد بارو (السنغال) (تكلم بالفرنسية): تؤيد السنغال البيان الذي أدلى به ممثل أوغندا باسم مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/CN.10/PV.355).

وأود أن أهنئكم بحرارة، سيدي الرئيس، على انتخابكم لرئاسة هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، وأن أؤكد لكم الدعم والتعاون الكاملين من وفد بلدي. أود كذلك أن أشكر رئيسي الفريقين العاملين على جهودهما المحمودة خلال الدورة السابقة للنهوض بعمل الهيئة. ويؤكد الوفد السنغالي لهم جميعاً تعاونه الكامل، ويعرب عن أمله في دورة مثمرة.

وبعد أربع دورات من الجمود لم تتبلور خلالها حتى توصية واحدة، تدخل الهيئة الآن السنة الثانية من فترة الثلاث سنوات ٢٠١٥-٢٠١٧ في إطار نزع السلاح العالمي ونظام عدم الانتشار اللذين لا يزالان، للأسف، صعبين جداً وما زالا يواجهان عقبات عديدة تتعارض مع كثير مع التطلعات المشروعة للدول الأعضاء في هذا المجال.

ويتطلب التغلب على الجمود في محافل نزع السلاح جهودا دبلوماسية جماعية كبيرة وإبداء مزيد من الإرادة السياسية من جانب كل بلداننا إذا كنا نطمح إلى الاستجابة بفعالية للتحديات الأمنية التي تواجهها البشرية، وهي عاجزة في الغالب.

وغني عن البيان أن النزعة الانفرادية والسعي إلى تحقيق المصالح الوطنية المحضة لا يمكن إلا أن تولد عدم الثقة والشك وسوء الفهم والتحدي والمواجهة. ومع التأكيد على أهمية المناقشات التي جرت في العام الماضي، فإن بلدي يأمل أيضا أن تتمكن الهيئة من اختتام عملها بتوصيات محددة بشأن المسائل المدرجة في جدول الأعمال. ومن الواضح أن الاعتراف المتزايد بأهمية مسائل نزع السلاح وعدم الانتشار – التحديات التي ألهمت العمل في الماضي القريب – سيؤدي إلى نتائج إيجابية هذا العام. ولذلك، من الضروري اتخاذ إجراءات لاستعادة مصداقية الهيئة. وتحقيقا لهذه الغاية، من الضروري تجاوز المناقشات العمومية التي لم تمكن في الماضي من صياغة توصيات، على النحو المطلوب في قرار الجمعية العامة ٧٧/٦٩.

وعلى الرغم من أن إحراز تقدم في التوصل إلى توصيات توافقية يعتمد على التطورات في المجال الأوسع نطاقا لنزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة، فإنني مقتنع بأن جهودنا لن تذهب سدى وأن العقبات التي نواجهها لن تقوض جهودنا الرامية إلى التوصل لحلول مقبولة لدى جميع الأطراف. وإنني على ثقة من أنه، مع إشراك جميع الأطراف، ستتمكن هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح، خلال الأسابيع الثلاثة المقبلة، من التوصل إلى توافق آراء قوي بشأن المسائل المشار إليها. ولذلك، من المهم أن نبدي إرادتنا السياسية لاستعادة مصداقية هذا الجزء من آلية نزع السلاح.

وفيما يتعلق بالأسلحة التقليدية، فإن انتشارها كان مساهما لا خلاف عليه في زعزعة الاستقرار في منطقة الساحل ومناطق التوتر الأخرى في جميع أنحاء العالم، ونرحب ببدء نفاذ معاهدة تجارة الأسلحة، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وفي الوقت نفسه، ندعو البلدان التي لم توقع وتصدق عليها بعد أن تفعل ذلك لضمان إضفاء الصبغة العالمية عليها بغية تيسير الرقابة على هذه الأسلحة.

وقد أيدت السنغال، من جانبها، العديد من المبادرات الأخرى في مجال نزع السلاح وهي ملتزمة بالتقيد بأعلى المعايير. وتحقيقا لهذه الغاية، وقع بلدي على اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد لعام ١٩٩٧ – المسماة باتفاقية أوتاوا. ثم أيدت إعلان ويلينغتون، الذي أدى إلى اتفاقية أوسلو بشأن الذخائر العنقودية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وبالنسبة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فإننا ندعو إلى تعزيز برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، الذي لا يزال غير ملزم قانونا، وكذلك الصك الدولي للوسم والتعقب.

وفيما يتعلق بنزع السلاح النووي، تأسف السنغال لعجز المؤتمر التاسع للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٥ عن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن وثيقة ختامية. أما البصيص الضئيل من الأمل الذي شهدناه — وبخاصة النجاح خلال مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ والانتهاء من إبرام معاهدة بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية بشأن تدابير زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها – من جانب أكبر دولتين نوويتين، فقد تلاشى بسرعة أمام الوضع الراهن الذي تواصل فيه دول معينة حائزة للأسلحة النووية تخصيص استثمارات كبيرة لتصنيعها وتطويرها، الأمر الذي يمثل أحد الشواغل الخطيرة فيما يتعلق بتوسيع البرامج العسكرية النووية.

غير أن كل هذا بعيد تماما عن أن يثبط عزمنا،، إذ ينبغي لهذا الفشل أن يدفعنا إلى العمل بجد لتحقيق الهدف النهائي المتمثل في نزع السلاح النووي. واقتناعا بذلك، يؤيد بلدي القضاء التام على الأنشطة النووية ذات الطابع العسكري، الأمر الذي يمثل الضمان الوحيد للكوكب ضد النتيجة الطبيعية لاستعمال الأسلحة النووية المتمثلة في الدمار والبؤس. وسيسمح لنا هذا بضمان بقاء أمنا الأرض والأجيال المقبلة، وسيقضي إلى الأبد على خوفنا من ء تفجير قنبلة ذرية، كما سيضمن وجود عالم يسوده السلام والأمن والازدهار.

وبوضع كل ذلك في الاعتبار، ترى السنغال أنه ينبغي أن تحظى النقاط التالية بأقصى اهتمامنا.

يجب أن يظل تخليص العالم من الأسلحة النووية هو الهدف الرئيسي أكثر من أي وقت مضى، ويجب أن تدعمه جميع الدول. كما يجب أن يظل تعزيز سلطة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية – التي يجب أن تكون معتمدة عالميا – على رأس الأولويات. ويعد بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وتنفيذ الالتزامات الناشئة بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة من الأمور الأساسية. وينبغي أن توافق الدول الحائزة للأسلحة النووية على برنامج أكثر طموحا ولا رجعة فيه ويمكن التحقق منه لخفض ترساناتها، وفي الوقت نفسه، تقديم ضمانات أمنية إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من خلال صك ملزم. وينبغي تعزيز المناطق الخالية من الأسلحة النووية القائمة وينبغي إنشاء مناطق جديدة، لا سيما في الشرق الأوسط. وأخيرا، هناك حاجة إلى إعادة التأكيد على حق البلدان في الاستخدام السلمي للطاقة النووية وكفالة النقل الفعال والآمن للتكنولوجيا ذات الصلة إلى الدول التي تفي بالتزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الأمر الذي يتطلب تعزيز سلطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية وقدراتها.

وعلاوة على ذلك، فإن التفاوض على صك ملزم قانونا واعتماده لحظر إنتاج المواد الانشطارية ومتابعة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن نزع السلاح النووي المعقود في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ يمكن أن يشكلا اثنتين من الخطوات الهامة نحو حل المسائل النووية وأن يؤديا إلى التعجيل باعتماد اتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية تحظر حيازة الأسلحة النووية وتطويرها وإنتاجها وشرائها واختبارها وتكديسها ونقلها واستعمالها أو التهديد باستعمالها، بما في ذلك النص على تدميرها.

السيد توفار موريبو (الجمهورية الدومينيكية) (تكلم بالإسبانية): نظرا لأن هذه هي المرة الأولى التي أتكلم فيها بالنيابة عن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أود أن أشير، سيدي الرئيس، إلى بالغ سرورنا أن يترأس هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح اليوم بلد صغير الحجم ولكن كبير من حيث ما يقدمه من مقترحات. أهنئكم، سيدي الرئيس.

كما تود الجماعة أن تهنئ السفير فودي سيك، ممثل السنغال، الذي تكلم قبلي، على جهوده الدؤوبة كرئيس لهيئة نزع السلاح في العام الماضي.

وتؤكد الجماعة من جديد على أهمية هيئة نزع السلاح بوصفها الهيئة التداولية المتخصصة داخل آلية الأمم المتحدة المتعددة الأطراف لنزع السلاح التي تتيح إجراء مداولات متعمقة بشأن قضايا محددة في مجال نزع السلاح، مما يفضي إلى تقديم توصيات محددة إلى الجمعية العامة.

وتكرر جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي استعدادها للعمل بشكل بناء من أجل إنجاز المهام الموكلة للهيئة.

وتشير جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بفخر إلى القرار التاريخي الذي اتخذه رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في الجماعة المجتمعين في هافانا بمناسبة مؤتمر القمة الثاني للجماعة يومي ٢٨ و ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ بالإعلان رسميا منطقة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام. وأكدوا من جديد أيضا الالتزام الدائم للجماعة بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية بهدف تخليص منطقتنا إلى الأبد من استخدام القوة والتهديد باستخدامها. وأعيد تأكيد هذا القرار خلال كل مؤتمر قمة لاحق للجماعة، أي في عام ٢٠١٥ في بيلين، كوستاريكا، وفي كيتو في ٢٧ كانون الثاني/يناير من هذا العام.

والدول الأعضاء في جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تشدد على ضرورة المضي قدماً نحو الهدف الرئيسي لنزع السلاح النووي وتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه. وفي ذلك السياق، نعرب عن رفضنا لتعزيز الأسلحة النووية الموجودة واستحداث أنواع جديدة من تلك الأسلحة، الأمر الذي يتعارض مع الالتزام بنزع السلاح النووي. وتؤكد أيضا جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على ضرورة القضاء على دور الأسلحة النووية في المذاهب الاستراتيجية وفي السياسات الأمنية.

ونعرب عن تأييدنا القوي لإبرام صك عالمي ملزم قانوناً من شأنه أن يفضي إلى نزع السلاح النووي على نحو فعال ولا رجعة عنه ويمكن التحقق منه بغية تحقيق هدف القضاء التام على جميع الأسلحة النووية وفقاً لجدول زمني متفق عليه في إطار متعدد الأطراف. ونكرر اقتراحنا ببدء المفاوضات ثم اعتماد صك ملزم قانونا لحظر الأسلحة النووية والقضاء التام عليها. وفي ذلك الصدد، نشدد على أنه خلال مؤتمر قمة الجماعة المعقود في بيلين، صدق رؤساء دول وحكومات جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على تعهد النمسا الذي يطلق عليه الآن التعهد الإنساني الذي أقرته ١٢٧ دولة. كما تدعم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي القرارات ذات الصلة المعنونة «التعهد الإنساني بحظر الأسلحة النووية والقضاء عليها» (القرار ٤٨/٧٠)، و»العواقب الإنسانية للأسلحة النووية» (القرار ٧٠ /٤٧)، و»الضرورات الأخلاقية لإيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية» (القرار ٥٠/٧٠)، التي اعتمدت خلال الدورة السبعين.

وتدعو الدول الأعضاء في الجماعة إلى التفاوض حول صك عالمي وملزم قانوناً بشأن ضمانات الأمن السلبية واعتماده في أقرب وقت ممكن. إن الحصول على ضمانات قاطعة وملزمة قانونا من الدول الحائزة للأسلحة النووية بعدم استعمال هذه الأسلحة أو التهديد باستعمالها مصلحة مشروعة لجميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، بما في ذلك جميع الدول الـ ٣٣ الأعضاء في الجماعة.

إن الجماعة تثني على إنشاء الجمعية العامة في قرارها ٣٣/٧٠ للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بوضع مقترحات للمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة

النووية والحفاظ عليه لكي تتم معالجة التدابير القانونية الفعالة الملموسة بصورة موضوعية والأحكام والقواعد القانونية التي سيتعين سنها للتعجيل باعتماد صك ملزم قانونا لحظر الأسلحة النووية والقضاء التام عليها من أجل تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه. إن الجماعة تؤكد مجددا التزامها بالمشاركة النشطة في الفريق العامل المفتوح باب العضوية وترحب بعقد دورته الأولى في جنيف في الفترة من ٢٢ إلى ٢٦ شباط/فبراير. وتتوقع الجماعة من الفريق العامل تحقيق نتائج ملموسة وتقديم توصيات موضوعية خلال الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة بشأن المسائل قيد النظر وتتعهد بالعمل بصورة بناءة من أجل تحقيق هذه الغاية.

وإذ نشير إلى فتوى محكمة العدل الدولية لعام ١٩٩٦ (A/51/218، المرفق) تؤكد الدول الأعضاء في الجماعة مجدداً أن استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها يشكل جريمة ضد الإنسانية وانتهاكاً للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني وميثاق الأمم المتحدة. وتكرر الجماعة أن الضمان الفعال الوحيد ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها هو حظرها والقضاء التام عليها.

وتعرب الدول الأعضاء في الجماعة عن القلق الشديد إزاء العواقب الإنسانية الهائلة والآثار العالمية لأي استخدام عرضي أو متعمد للأسلحة النووية. ونرى أنه ينبغي إثارة تلك المسألة كلما نوقشت الأسلحة النووية. وعليه فإننا نشيد بتنظيم المؤتمرات المعنية بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية التي عقدت في أوسلو ونايايريت وفيينا للمداولات التي جرت خلالها وإسهاماتها في الخطاب العالمي من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وكما برهنت شهادات الناجين والأدلة والبيانات العلمية، تشكل الأسلحة النووية تهديدا خطيرا للأمن وتنمية الشعوب والحضارات بوجه عام. وعلاوة على ذلك فقد تأكد أنه ما من دولة أو منظمة دولية لديها القدرة على التصدي بنجاح وتقديم المساعدات الإنسانية والحماية في حالة وقوع انفجار نووي. كما أبرزت تلك المؤتمرات الخطر المستمر لحدوث تفجير لسلاح نووي، سواء بشكل متعمد أو عن غير عمد.

ولدى إنشاء جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أكدنا فخر منطقتنا كأول منطقة مكتظة بالسكان في العالم تعلن منطقة خالية من الأسلحة النووية عن طريق معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي تسمى أيضا معاهدة تلاتيلولكو. ونود التشديد على أن إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية المعترف بها دوليا إنما يدعم السلم والأمن الدوليين فضلاً عن نظام عدم الانتشار ويشكل مساهمة لها أهميتها في تحقيق نزع السلاح النووي. ونحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على مراجعة وسحب كل التحفظات على بروتوكولي معاهدة تلاتيلولكو واحترام طابع نزع السلاح النووي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مما يساعد بالتالي على القضاء على إمكانية استخدام الأسلحة النووية ضد بلدان المنطقة.

إن معاهدة تلاتيلولكو ووكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي كانت نقطة مرجعية سياسية وقانونية ومؤسسية، بل وأقول تاريخية، في إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في مناطق مختلفة من العالم. وتجربة الوكالة هي أيضا بمثابة تراث هام للمجتمع الدولي لاستلهام إنشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية.

ونعرب عن خيبة أملنا البالغة لعدم التوصل إلى توافق في الآراء في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥، مما حال في نهاية المطاف دون اعتماد مشروع الوثيقة الختامية. وفي الوقت نفسه، لم تلبِّ الأحكام المتعلقة بنزع السلاح النووي في مشروع الوثيقة الختامية توقعات الدول الأعضاء في الجماعة.

ونعتبر تلك الأحكام خطوة إلى الوراء مقارنة بالوثائق الختامية للمؤتمرات الاستعراضية السابقة. إن فشل المؤتمر الاستعراضي الأخير ينبغي أن يكون حافزاً إضافياً بالنسبة لنا نحن الذين نؤمن حقاً بضرورة التعجيل بحظر الأسلحة النووية وإزالتها إزالة تامة بغية تجديد الجهود لتحقيق هذا الهدف.

وتأسف الجماعة لعدم تنفيذ الاتفاق المبرم في مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠ بعقد مؤتمر دولي بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وبالإضافة إلى أنه من شأن هذا الإعلان أن يشكل إسهاماً هاماً في تحقيق هدف نزع السلاح النووي، فإن الجماعة تعتقد بقوة أن إنشاء هذه المنطقة سيمثل خطوة هامة في عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط. وفي هذا الصدد، تأسف الجماعة لعدم التوصل إلى أي اتفاق بشأن هذه المسألة في مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٥، وتذكّر جميع الدول الأطراف في المعاهدة بأن إنشاء هذه المنطقة عنصر أساسي من عناصر القرارات التي أدت إلى التمديد اللانهائي للمعاهدة في عام ١٩٩٥، الأمر الذي ينبغي الوفاء به في أقرب وقت ممكن.

ونؤكد من جديد التزام دولنا الأعضاء في المعاهدة بالتنفيذ الكامل لركائزها الأساسية الثلاث المتمثلة في نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، والاستخدام السلمي للطاقة النووية. كما نؤكد على الحق الثابت للدول في تطوير الطاقة النووية وإجراء أبحاث بشأنها وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية دون تمييز وبما يتفق مع المواد الأولى والثانية والثالثة والرابعة من المعاهدة. كما تؤكد الجماعة التزام جميع الأطراف في المعاهدة بتسهيل المشاركة إلى أقصى قدر ممكن في تبادل المعدات والمواد والمعلومات العلمية والتكنولوجية في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية.

وتؤكد الجماعة على أهمية تحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومن ثم تحث الدول التي لم تفعل ذلك بعد على الانضمام إلى المعاهدة بوصفها دولاً غير حائزة للأسلحة النووية وتدعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب المادة السادسة من المعاهدة والمضي قدماً نحو القضاء التام على الأسلحة النووية. ونحثها على التنفيذ الكامل والفوري للخطوات الـ ١٣ العملية الرامية إلى نزع السلاح النووي المتفق عليها في مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠، فضلاً عن خطة العمل التي جرى اعتمادها خلال المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة عام ٢٠١٠.

وفي الذكرى السنوية العشرين لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، تؤكد الجماعة الأهمية الحيوية والطابع الملح لبدء نفاذ المعاهدة، وتحث البلدان المدرجة في المرفق ٢ التي لم تفعل ذلك بعد على التوقيع أو التصديق على هذا الصك الدولي الهام في أقرب وقت ممكن. كما نشدد على الحاجة الماسة إلى إحراز تقدم بشأن هذا الأمر وغيره من التدابير الفعالة من أجل نزع السلاح النووي بغية إنفاذ المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. وفي هذا الصدد، تحث الجماعة الأمانة التقنية المؤقتة لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على تعزيز قنوات الاتصال التي تسمح لدول المنطقة بمعالجة المسائل المتصلة ببدء نفاذ هذا الصك وبأداء المنظمة، مع معالجة البيانات التي أدلي بها في هذا الصدد في إطار قانون المعاهدات، ولا سيما اتفاقية فيينا لعام ١٩٦٩.

وتذكر الجماعة أنه خلال مؤتمر القمة الرابع لها الذي عقد في كيتو في كانون الثاني/يناير، أصرّ رؤساء دولنا على أنه يجب على جميع الدول أن تمتنع عن إجراء تجارب نووية أو تفجيرات نووية أخرى أو أي تجارب غير متفجرة أخرى ذات صلة، بما في ذلك تجارب دون الكتلة الحرجة والتي تجري عن طريق المحاكاة وتهدف إلى تطوير وتحسين الأسلحة النووية وغيرها

من أسلحة الدمار الشامل. وتؤكد الجماعة من جديد إدانتها الشديدة لإجراء أي نوع من التجارب النووية في أي مكان في العالم. فهذه الأعمال تتعارض مع أهداف ومقاصد نزع السلاح النووي ونظام عدم الانتشار، والالتزامات والأحكام الواردة في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وهي ضد نص المعاهدة وروحها، مما يقوض أثرها بوصفها تدابير لنزع السلاح النووي.

وتدعو الدول الأعضاء في الجماعة إلى الاستمرار في الوقف الاختياري الحالي لجميع التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية، ريثما تدخل المعاهدة حيز النفاذ. وفي الوقت نفسه، تكرر الجماعة التأكيد على أن هذه التدابير ليس لها نفس المفعول الدائم والملزم قانوناً الذي يمكن تحقيقه بدخول المعاهدة حيز النفاذ بغية إنهاء جميع تجارب الأسلحة النووية أو أي نوع آخر من التجارب النووية أو الاختبارات غير المتفجرة ذات الصلة.

وإذ تذكّر الجماعة بعقد الأمم المتحدة للمرة الأولى الاجتماع الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، فهي تبرز عزمها على كفالة المتابعة الصحيحة للقرار ٣٢/٦٨، المعنون « متابعة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بنزع السلاح النووي لعام ٢٠١٣ »، وترحب مع التقدير بقرار الجمعية العامة بعقد مؤتمر رفيع المستوى في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٨ لتحديد التدابير والإجراءات الرامية إلى القضاء على الأسلحة النووية في أقصر مدة ممكنة، بهدف اعتماد معاهدة تحظر تطوير الأسلحة النووية وإنتاجها وشراءها واختبارها وتكديسها ونقلها واستعمالها أو التهديد باستعمالها وتنص على تدميرها في غضون الإطار الزمني المتفق عليه ضمن اتفاق متعدد الأطراف.

ونشيد بإنشاء الفريق العامل المفتوح باب العضوية لمناقشة جدول الأعمال وإمكانية إنشاء لجنة تحضيرية للدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. ونرحب بانتخاب إكوادور رئيساً للفريق العامل المفتوح العضوية. ونأمل أن تختتم الدورات الموضوعية الثلاث للفريق العامل بنتائج إيجابية، بالنظر إلى أن الدورتين السابقتين لم تتمكنا من التوصل إلى أي اتفاق.

كما ترحب الجماعة أيضاً بالاحتفال بيوم ٢٦ أيلول/سبتمبر بوصفه اليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية. ونشير إلى الأحداث التي نظمت في جميع أنحاء العالم لإحياء ذكرى أول احتفال بهذا اليوم. وإننا نحث الحكومات والبرلمانات والمجتمع الدولي على اتخاذ تدابير إضافية كل عام احتفالاً بذلك اليوم.

ونشيد بتنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة بين إيران ومجموعة الخمسة زائداً واحداً والمشاركة المستمرة من جميع الأطراف، وكذلك الوكالة الدولية للطاقة الذرية، من أجل التسوية الكاملة لهذه المسألة.

وتؤكد جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أن الاتفاق قد برهن مرة أخرى أن الحوار والمفاوضات هما الطريقة الوحيدة الفعالة لتسوية المنازعات بين الدول.

والجماعة على اقتناع بالدور الهام الذي تؤديه التدابير العملية لبناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية، فيما يخص تعزيز التفاهم والشفافية والتعاون بين الدول، علاوة على تعزيز الاستقرار والأمن في تقيد صارم بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وفوق ذلك الالتزام بطابعها الطوعي والأخذ في الاعتبار بالأوضاع والشواغل الأمنية المحددة للدول. وفي ذلك الصدد، تجدر الإشارة إلى القرارات ذات الصلة التي اعتمدتها الجمعية العامة بتوافق الآراء. وقد اتخذت منطقتنا خطوات هامة نحو تنفيذ تدابير بناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية، الأمر الذي يسهم دون شك في تعزيز السلم والأمن الدوليين. وعليه، ندعو الدول الأعضاء إلى تعزيز تدابير بناء

الثقة وتحسينها وتوسيع نطاقها على جميع المستويات على النحو الملائم.

وفي ذلك الصدد، ترحب الجماعة بجميع تدابير الشفافية وبناء الثقة المتخذة في مجال الأسلحة التقليدية، التي التزمت بها الدول المعنية طوعا بالفعل في مناطقها أو على الصعيد دون الإقليمي، فضلا عن المعلومات عن هذه التدابير المقدمة بشكل طوعي إلى سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، وإلى تقرير الأمم المتحدة بشأن النفقات العسكرية.

وتعيد الجماعة تأكيد الأهمية الحاسمة لبرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وتشيد بإسهامه الكبير في الجهود المبذولة في هذا المجال، وتشدد أيضا على أهمية تنفيذه بصورة تامة وفعالة. وتشدد الجماعة على أن اعتماد الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي الثاني لبرنامج العمل في عام ٢٠١٢ قد حدد هدفا وجدولا زمنيا واضحين للمجتمع الدولي كي يتمكن من تعزيز جهوده الرامية إلى منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وتؤكد الجماعة مجددا أهمية الصك الدولي الذي يُمكِّن الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة يعوّل عليها.

وتؤكد الجماعة ضرورة استمرار العمل على المستوى المتعدد الأطراف في إطار برنامج العمل بطريقة شفافة وغير تمييزية، والمضي قدما نحو اعتماد صكوك ملزمة قانونا بشأن الوسم والتعقب والسمسرة غير المشروعة، لأجل منع تحويل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى السوق غير المشروعة. ونحيط علما بنتائج اجتماع الدول الخامس الذي يعقد كل سنتين الذي عُقد في حزيران/يونيه ٢٠١٤، ونتطلع إلى المشاركة بنشاط في دورة الاستعراض للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨.

وفي ذلك الصدد، تعرب الجماعة عن التزامها بمواصلة المضي قدما في هذه المسائل خلال الاجتماع السادس للدول الذي يعقد كل سنتين بغرض النظر في تنفيذ برنامج العمل، المتوقع عقده في حزيران/يونيه.

ومع إعادة تأكيد أهمية التعاون الإقليمي والدولي في مجال منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها ومكافحته والقضاء عليه، فقد اتفقت الجماعة على إنشاء فريق عامل لدراسة جريمة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها. وكُلِّف الفريق العامل بدراسة هذه المسألة بصورة شاملة بهدف تقديم مقترحات للآليات والإجراءات التي ستمكّننا من تحسين تنسيق جهودنا بطريقة أكثر فعالية، على أساس الاحترام الكامل للقانون الدولي والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، بغية تعزيز منع ومكافحة الاتجار غير المشروع بهذه الفئة من الأسلحة لصالح أمن المواطنين.

وأرجو المعذرة على طول بياني، وستتاح النسخة الكاملة للبيان من جانب الأمم المتحدة. وأرجو المعذرة أيضا على وصولي متأخرا وعلى جميع العقبات غير المتوقعة التي تعيّن علينا التغلب عليها. وأهنئ الأعضاء في الجماعة على جهودهم الهائلة وعلى بيانهم التام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أذكّر الوفود بأن تتكرم باتباع الشكل المتبع فيما يتعلق بطول البيانات: ١٥ دقيقة للوفود التي تتكلم باسم المجموعات و ١٠ دقائق للوفود التي تتكلم بصفتها الوطنية.

السيد غارسيا-لاراتشيه (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): البداية،أود أن أشاطر الآخرين تهنئتكم، السيد الرئيس، على انتخابكم. وأهنئ نواب الرئيس أيضا. وأتمنى لكم جميعا دورة مثمرة، وأؤكد لكم أن باستطاعتكم الاعتماد على دعم وفد بلدي.

لقد عقد في الأسبوع الماضي اجتماع للفريق العامل المفتوح باب العضوية لاستكشاف إمكانية عقد دورة استثنائية جديدة للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح. وإذا كانت هناك فكرة مشتركة من المحتمل أن تنشأ عن تلك الدورة فهي أنّ آلية نزع السلاح قد تعثرت في حالة الجمود طويلاً على مدى عدة سنوات. ويجب علينا أن نستفيد استفادة قصوى من السنة الثانية من دورة السنوات الثلاث للهيئة بغرض استكشاف سبل التغلب على هذا الجمود وتحديد المجالات التي يمكن التوصل فيها إلى توافق في الآراء، فضلا عن المضي قدما بعزم على إيجاد حلول متفق عليها.

ونأسف لفوات الفرصة لإحراز تقدم في المحادثات بشأن نزع السلاح النووي في مؤتمر الأطراف لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المعقود في أيار/مايو الماضي. ومع ذلك، يجب ألا ننسى أن معاهدة عدم الانتشار هي حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار، وأنها الصك الوحيد الذي يمكّننا من المضي قدما معا نحو تحقيق هدف نزع السلاح النووي. ويجب أن نواصل العمل قبل ذلك على اتخاذ سلسلة من التدابير التي تحظى بتأييد واسع النطاق في المؤتمر، فضلا عن الالتزامات المتعهد بها في المؤتمرات السابقة، لا سيما خطة العمل التي اُعتمدت في مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠.

صحيح أن الحالة العامة لنزع السلاح النووي قد تؤدي إلى الإحباط، ولكننا لا نستطيع تجاهل التقدم المحرز حين توفرت لنا الإرادة السياسية اللازمة للقيام بذلك. وفي ذلك الصدد، فإنه ينبغي التشديد على اثنين من التطورات التي حدثت مؤخرا.

ويتمثل أولهما في مؤتمر قمة الأمن النووي الذي عُقد في الأسبوع الماضي في واشنطن العاصمة، وقد أدت المناقشات التي جرت أثناء تلك السلسلة من مؤتمرات القمة، في جملة أمور، إلى اتخاذ تدابير ملموسة للقضاء على مخزونات البلوتونيوم واليورانيوم العالي التخصيب، علاوة على إيجاد السبل الكفيلة بتحسين قدرة الدول في مجال مكافحة تهريب المواد النووية. وسيعمل بلدي –الذي سيكون جزءا من فريق الاتصال الدولي المعني بالأمن النووي– في المستقبل على تعزيز الهيكل الأمني في هذا المجال.

ثانيا، لقد شهدنا كيف أن الجهود الدبلوماسية قد مكّنت من التوصل إلى صفقة نووية لا يمكن تصورها حتى الآن مع إيران، وهي ستسهم بلا شك في تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة. وتعتزم إسبانيا، بصفتها ميسّرا لقرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥) المعني بتنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة التي وافقت عليها مجموعة الدول الأوروبية الثلاث / الاتحاد الأوروبي والدول الثلاث بذل قصارى جهدها لضمان نجاح الجهود الدبلوماسية المبذولة حتى الآن وتسمح لإيران بالعودة الكاملة إلى النظام الدولي.

وبالنسبة لبلدي، فتحدي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المستمر لنظام عدم الانتشار، في انتهاك لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، يمثل مصدر قلق شديد. و لم تعمل أحدث الاستفزازات من جانب ذلك البلد، التي تهدد أمن المنطقة بأسرها، إلا على تعزيز تصميمنا على أهمية التطبيق الفعال لنظام الجزاءات القائمة. ونأمل أن يحمل تشديد نظام الجزاءات المنشأ بموجب قرار مجلس الأمن ٢٢٧٠ (٢٠١٦) جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على العودة إلى طاولة التفاوض من أجل التخلي عن برنامجها النووي بشكل دائم. وفي ذلك المسعى، يمكن للجميع أن يعول على المشاركة الكاملة من جانب إسبانيا التي ستعمل، بصفتها رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)، من أجل التنفيذ التام للقرار ٢٢٧٠ (٢٠١٦). ويشيد وفد بلدي بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. ولذلك، فإننا نأسف لأنه لم يتسن التوصل إلى اتفاق بشأن عقد مؤتمر في المستقبل بشأن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ونظم إيصالها في الشرق الأوسط. ونؤكد من جديد دعمنا لقرار عام ١٩٩٥ والاتفاقات المعتمدة في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم

انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠. ونشجع جميع الأطراف على إبداء العزم السياسي الحقيقي في العمل معاً للتوصل إلى توافق في الآراء بغية عقد المؤتمر في أقرب وقت ممكن بمشاركة جميع بلدان المنطقة.

وعلى الرغم من أننا ندرك الحاجة إلى تحريك عملية نزع السلاح النووي إلى الأمام، فلا يمكن استبعاد مسألة الأمن من المناقشة إذا أردنا تحقيق هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ولن نكون قادرين على التحرك نحو هذا الهدف إلا من خلال مناقشة واقعية في إطار معاهدة عدم الانتشار، بمشاركة الدول الحائزة للأسلحة النووية.

ويجب أن نطالب بأن تبذل الدول الحائزة للأسلحة النووية تخفيضات تدريجية وتنفّذ تدابير الشفافية وبناء الثقة.

وإننا نؤمن إيماناً راسخاً بأهمية الاعتراف بالعواقب الإنسانية المترتبة على استعمال الأسلحة النووية، على النحو الموجز في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠. وهذه مسألة تتطلب الاهتمام، ولكن يجب التصدي لها بشكل عملي. وعلينا ألا نرتكب خطأ في تحويل عنصر الوحدة إلى عنصر تفرّق.

إن صياغة معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة الأخرى هو ما يتيح لمؤتمر نزع السلاح درجة أكبر من النضج السياسي والتقني، مما يشكل الخطوة المنطقية التالية التي يتعين معالجتها في عملية التفاوض. إن العمل الممتاز للتحليل والمناقشة غير الرسمية التي أجريت خلال السنتين الماضيتين من فريق الخبراء الحكوميين بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية قد وفّر عناصر جديدة للنظر في معاهدة مقبلة من هذا النوع. وفي الوقت نفسه، فإننا نفهم أنه إذا رغبت دولة ما في طرح مصالحها الأمنية المشروعة في هذا الإطار فيمكنها أن تفعل ذلك أثناء المفاوضات.

ومن الضروري الحفاظ على الفضاء الخارجي كبيئة آمنة ومستقرة وضمان الاستخدام السلمي لها على أساس منصف مقبول من عدة أطراف. وتحقيقاً لهذه الغاية، نؤيد إنشاء تدابير لبناء الثقة والشفافية، بما في ذلك مبادرة الاتحاد الأوروبي لاعتماد مدونة لقواعد السلوك.

ويجب ألا ننسى أسلحة الدمار الشامل الأخرى، مثل الأسلحة الكيميائية والبيولوجية. وتؤيد إسبانيا بقوة العمل الذي تضطلع به آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، وتأمل أن تتمكن من إلقاء الضوء على المسؤولية عن الهجمات الكيميائية التي نفذت في سورية. ونؤيد أيضاً الأعمال التي تقوم بها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتوضيح الشكوك القائمة بشأن الترسانة الكيميائية السورية.

ومما لا شك فيه أن أكبر المخاطر التي تواجهنا اليوم في مجال أسلحة الدمار الشامل هو خطر وقوعها في أيدي جهات فاعلة من غير الدول، ولا سيما الجماعات الإرهابية. وهذا خطر حقيقي وملموس، كما يتضح من جميع المعلومات التي تشير إلى أن تنظيم داعش استخدم الأسلحة الكيميائية في العراق وسورية، وربما يتطلع فعلياً إلى الحصول على أسلحة الدمار الشامل لتنفيذ هجمات إرهابية في مدننا.

إن هذا العام عام حاسم في مكافحة هذا التهديد. ونحن منخرطون في عملية استعراض شامل لأهم أداة وأكثرها فعالية في منع الانتشار إلى الجهات من غير الدول، أي قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤). ويجب أن نعمل على كفالة أن يؤدي الاستعراض إلى اتخاذ قرار جديد يكيّف القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) ويحدّثه بما يتفق مع الأوضاع الجديدة والتهديدات. وفي حزيران/يونيه، ستنظّم لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) اجتماعاً مفتوحاً لجميع الدول هنا في نيويورك لكي يتسنى لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة المشاركة والإسهام بأفكارها في الاستعراض الشامل للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، الذي يجب أن يكتمل قبل كانون الأول/ديسمبر. ويجب علينا أن نواصل جهودنا في مجال الأسلحة التقليدية. وفي هذا الصدد، يجب علينا أن نواصل الكفاح من أجل زيادة عدد الدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة، وهو صك أثبت بالفعل أهميته لأنه مكّن من ربط تصدير الأسلحة التقليدية باحترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

وترى إسبانيا أن مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أولوية رئيسية. ولا يشكل هذا الاتجار تهديداً للسلام والأمن فحسب، بل أيضاً لتنمية جميع البلدان ولا سيما أكثرها ضعفاً. ونأمل أن اجتماع الدول المعقود كل سنتين للنظر

في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، الذي سيعقد في نيويورك في حزيران/يونيه، سيستكشف أثر الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على التنمية وأوجه التآزر الممكنة بين برنامج العمل ومعاهدة تجارة الأسلحة وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠).

إن عدد التحديات التي لا تزال تواجهنا ليس بالقليل. فدعونا لا نقع في فخ التهاون بقبول اتخاذ الجمود في آلية نزع السلاح عذراً لعدم المضي قدماً نحو تحقيق عالم أكثر أمناً للجميع.

السيد أديجولا (نيجيريا) (تكلّم بالإنكليزية): يود وفد نيجيريا أن يهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيساً للدورة الحالية لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة. ونقدر قيادتكم وخبرتكم في ضمان المداولات الإيجابية والبناءة بشأن مسائل نزع السلاح وعدم الانتشار في هذه الدورة. وتهنئ نيجيريا أيضاً أعضاء المكتب، ولا سيما رئيسي الفريقين العاملين على عملهما الشاق، وتعِدُ بالمشاركة البناءة فيما ييسران مداولاتنا في هذه الدورة. وأود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن تقديرنا لسلفكم، سيدي الرئيس، سعادة السيد فودي سيك سفير السنغال.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل أوغندا بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/CN.10/PV.355). وأود أن أضيف الملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

تؤكد نيجيريا على أهمية هيئة نزع السلاح بوصفها الهيئة التداولية الوحيدة داخل آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف للأمم المتحدة، على الرغم من التحديات العديدة التي واجهتها على مدى السنين، ولا سيما الحاجة المستمرة إلى تحسين أساليب عملها والوقت والموارد المخصصة وعدم تحقيق نتائج فعلية. وعلى الرغم من هذه العيوب الواضحة، يدرك وفد بلدي إمكانات هذه الهيئة في توضيح الطريق إلى الأمام فيما يتعلق بنزع السلاح النووي، الذي يظل أولوية عليا ويتصدى تحديداً لتحديات عدم الانتشار.

لا شك في أن استمرار وجود الأسلحة النووية يمثّل تهديداً وجودياً للبشرية جمعاء. إن تكلفة صيانة وتحديث تلك الأسلحة هائلة ولا يمكن تبريرها على حدّ سواء، بالمقارنة مع الموارد المخصصة من الدول للمزيد من المشاريع الإنتاجية والمفيدة التي يمكن أن تعزز النمو والتنمية والرخاء وغيرها من المظاهر السلمية والإيجابية للمساعي البشرية.

لقد اختتمت عدة دورات لهيئة نزع السلاح بدون التوصل إلى نتائج ملموسة. ويرى وفد بلدي أن دورة عام ٢٠١٦ ستكون دورة ناجحة إن قدّمت توصيات معتدلة لا لبس فيها في السنة الثانية من الدورة الجديدة. ولا شك في أن هذه النتيجة ستبرر إصرارنا، فضلاً عن الإفصاح عن تصميم الدول الأعضاء على إدخال تحسينات في نطاق ووتيرة نزع السلاح النووي، الأمر الذي قد ظل مجمداً ولا يوحي بالثقة.

ويذكر وفد بلدي ببدء نفاذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، قبل ٤٦ عاماً، وعقد المؤتمر الاستعراضي التاسع لها قبل عام. وعلى الرغم من عدم قدرته على إصدار وثيقة ختامية فيما يتعلق بتنفيذ التزامات المعاهدة بنزع السلاح، كانت المعاهدة إلى جانب غيرها من تدابير نزع السلاح النووي وعدم الانتشار ناجحة جزئياً في منع الاستخدام الواسع النطاق للأسلحة النووية. ويشدد وفد بلدي على أن عالمية المعاهدة تكمن في التقيد التام بركائزها الثلاث: نزع السلاح، وعدم الانتشار، والاستخدام السلمي للطاقة النووية.

لقد عاش البشر على حافة الخطر مدة أطول مما ينبغي. وبعبارات بسيطة، فإن الأسلحة النووية هي من حيث التعريف أدوات هدفها الوحيد هو الدمار الشامل. وقد ثبت مراراً وتكراراً أن هذه الأسلحة اللاإنسانية والتي لا يمكن تحمّلها ينبغي شطبها من قائمة الأسلحة العالمية، بوصفنا شركاء مسؤولين ومحترمين في مشاريع التنمية البشرية. ولكن الغريب في الأمر أنها ما تزال أسلحة الدمار الشامل الوحيدة المعروفة التي لم تُحظر بعد. وبعض الأسئلة التي ينبغي أن تشغل بالنا هي: لماذا نحتفظ بهذه الأسلحة؟ هل العالم على موعد مع

الدمار؟ وفي ضوء ذلك، يغتنم وفد بلدي هذه الفرصة مرة أخرى لإبراز فتوى عام ١٩٩٦ الصادرة عن محكمة العدل الدولية (A/51/218، المرفق). وبوصفها هيئة محترمة من هيئات المنظمة، أكدت محكمة العدل الدولية بأعلى صوت على أن استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها يشكل جريمة ضد الإنسانية وانتهاكاً للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني.

لقد شهد عالمنا الآلام التي تسببت فيها الكوارث الطبيعية والبؤس الذي تسببت فيه الأسلحة النووية على العديد من مناطق العالم، بما في ذلك تكلفة الإنعاش وإعادة التأهيل التي تصل إلى بلايين الدولارات. ولذلك يجب أن نسعى إلى تحقيق الهدف النهائي المتمثل في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار ووقف تصاعد الانحدار إلى فوضى لا داعي لها بسبب الاستخدام العرضي أو المتعمد للأسلحة النووية. وبسبب هذه الحالة يكرر وفد بلدي بالغ قلقه من العواقب الإنسانية للأسلحة النووية. ونرحب بالجهود الجارية التي تبذلها الدول الأعضاء في الدعوة وتقديم الدعم للعواقب الإنسانية المترتبة عن المشروع. وباختصار، فإننا نواصل مناشدة الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تضع في اعتبارها جملة العواقب الكارثية للتفجيرات النووية، سواء المباشرة أو الطويلة الأجل، والآثار المترتبة على الصحة والبيئة والبنية التحتية والمناخ، إضافة إلى إمكانية آثارها التي لا رجعة فيها على الوجود البشري.

وتؤيد نيجيريا بفخر معاهدة بليندابا التي دخلت حيز النفاذ في عام ٢٠٠٩ والتي هي بمثابة درع واق للقارة الأفريقية، بما في ذلك عن طريق منع نشر الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة في قارتنا، وبواسطة حظر تجارب الأسلحة النووية في منطقتنا. وكتدبير لضمان عالم خالٍ من الخوف أو إمكانية استعمال الأسلحة النووية، يدعو وفد بلدي جميع الدول الأعضاء إلى دعم الجهود الرامية لتكرار هذا التدبير في الأجزاء المتبقية من العالم، بما في ذلك الشرق الأوسط.

وعلى غرار دورة عام ٢٠١٥، ستركّز مداولاتنا هذا العام على توصيات لتحقيق الهدف المتمثل في نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية، فضلاً عن التدابير العملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية. ويرى وفد بلدي في هذا المزيج الغني محاولات عادلة ومفيدة ترمي إلى إثراء مداولاتنا بشأن جميع طبقات نزع السلاح. وفي حين أن دور هيئة نزع السلاح في تطوير هذه المفاهيم ملحوظ جيداً، ينبغي لها أن تتخذ خطوة أخرى عن طريق ترجمة تلك العناصر المتفق عليها إلى واقع ملموس.

ولذلك يصبح من الحتمي مواصلة تسليط الضوء على التدابير المتخذة في الآونة الأخيرة للتصدي لانتشار الأسلحة التقليدية، لا سيما الحيازة غير المشروعة للأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة وذخائرها واستخدامها. وهناك عدد من الدول في أفريقيا تعاني من الاتجار غير المشروع بتلك الأسلحة. ولذلك، فإننا نسلم بضرورة وأهمية إشراك جميع الدول لتسهم إسهاماً كبيراً في الجهود الوطنية والإقليمية للتصدي لخطر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة، بما في ذلك التقيد بشكل كبير بعناصر التعاون والمساعدة الدوليين. وكما أثبتت الأحداث المؤلمة الأخيرة المحيطة بنا، فلا توجد دولة في مأمن، سواء في نصف الكرة الأرضية الشمالي أو الجنوبي، من الأثر المدمر للحيازة غير المشروعة لتلك الأسلحة واستخدامها. ونأمل أثناء مداولاتنا في هذه الدورة أن نسلط الضوء على أهمية تعزيز التزامنا.

وما زال وفد بلدي ملتزماً بمبادىء وأهداف معاهدة تجارة الأسلحة، وما زلنا ندعو إلى تحقيق عالميتها وندعو جميع الدول الأطراف إلى ضمان تنفيذها بفعالية، بوصفها أول صك عالمي ملزم لتنظيم التجارة في الأسلحة التقليدية. والواقع أنه

صك يمكن أن يمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية من خلال منع تحويل المسار للاستخدام النهائي غير المأذون به، بما في ذلك إلى الجهات من غير الدول. ومن حيث المبدأ، يمكن للمعاهدة خفض المعاناة البشرية والإسهام في السلام والأمن والاستقرار الدولي والإقليمي. وفيما تواصلون توجيه مداولاتنا خلال هذه الدورة، سيدي الرئيس، وكتدبير لبناء الثقة، يحدونا الأمل بأن تتكرّم الأفرقة العاملة المخصصة لمناقشة أجزاء من هذه المعاهدة التاريخية بإبراز الحاجة إلى مواصلة إعداد جدوى المعاهدة لبلدي، ومنطقتنا، وقارة أفريقيا بأسرها والعالم أجمع.

وتود نيجيريا أن تسلط الضوء على الجهود التي تبذلها مراكز الأمم المتحدة الإقليمية للسلام ونزع السلاح من حيث مساهمتها في تدابير نزع السلاح والتحديات المقبلة الأخرى. ونلاحظ الإسهام القيم للمركز في أفريقيا، لا سيما في جهوده الرامية إلى ضمان برنامج قوي لبناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية إلى دول كثيرة في القارة.

ويعِد وفد بلدي بالعمل بإخلاص في اتجاه تنفيذ ولاية هيئة نزع السلاح، على النحو المبين في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. ونأمل أن تبدي جميع الدول الأعضاء المرونة حين نبدأ مداولاتنا في الأيام المقبلة.

السيد هاهن تشونغي (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أودّ أن أبدأ بتهنئتكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة الدورة هذه السنة لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة. وأُعرب أيضاً عن تقديري للبيان الذي أدلى به السيد كيم وون-سو، وكيل الأمين العام والممثل السامي لشؤون نزع السلاح (انظر A/CN.10/PV.355). وأؤكد لكم الدعم الكامل من وفد بلدي لأعمال الهيئة. وأتطلع إلى دورة مثمرة تحت قيادتكم.

وفي حين أن تحديات نزع السلاح القائمة والجديدة تتطلّب التقدم العاجل، فمن المؤسف أن العناصر الرئيسية لآلية نزع السلاح – أي مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح التابعين للأمم المتحدة – لم تعمل منذ وقت طويل كمنتديات فعالة لنزع السلاح. ويلزم نهج بناء وعملي للهيئة للتغلب على المأزق الحالي وإعادة وضع عملها على المسار الصحيح.

وتلك مهمة تتطلب منا جميعاً العمل معاً بمزيد من روح التوافق والمسؤولية المشتركة.

وفي الأسبوع الماضي، اجتمع قادة من ٥٢ بلداً وأربع منظمات دولية في مؤتمر قمة الأمن النووي الرابع، المعقود في واشنطن العاصمة، لإعادة تأكيد التزامهم برؤية عالم خالٍ من الأسلحة النووية. وأظهر لنا نجاح عملية مؤتمر قمة الأمن النووي خلال السنوات الست الماضية أنه يمكن إحراز تقدم كبير نحو الهدف المشترك المتمثل في إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية عندما تلتقي الدول باقتناع مشترك وإرادة سياسية. غير أننا وللأسف نفتقر إلى مثل هذا التطور في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح النووي في السنوات الأخيرة.

ولفترة طويلة جداً، أعاق النقاش بشأن تحديد أولوية إحدى الركائز على الأخرى التقدم في تعزيز النظام المنشأ بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ومن المخيب للآمال أن مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ لم يتمكن من الاسفادة من الزخم الإيجابي لمؤتمر عام ٢٠١٠. وينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها أن تعمل بإرادة سياسية متجددة للتغلب على المأزق الحالي وإطلاق حلقة مثمرة بشأن الهدفين المترابطين المتمثلين في نزع السلاح وعدم الانتشار. وتشمل المهام الأكثر إلحاحاً دخول معاهدة حظر التجارب النووية حيز النفاذ وبدء مفاوضات دون مزيد من التأخير بشأن إبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية.

إن المناقشات المتعلقة بتدابير بناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية هي أيضاً ذات أهمية حيوية، ولا سيما بالنظر إلى التهديدات الخطيرة للسلم والأمن الدوليين الناجمة عن النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة اليوم. وترحب جمهورية كوريا بالتقدم المستمر نحو التنفيذ الفعال لمعاهدة تجارة الأسلحة، فضلاً عن برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وتأمل أن يوجهنا هذا الزخم الإيجابي نحو إجراء مناقشات مثمرة بشأن هذا البند من جدول الأعمال.

وقد ذكرتنا أحدث التجارب النووية وإطلاق القذائف التسيارية البعيدة المدى التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية مرة أخرى بالتحدي الخطير غير المسبوق للسلم والأمن الدوليين ونظام عدم الانتشار التي تشكلها برامج الأسلحة النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هي البلد الوحيد في العالم الذي أجرى تجارب نووية في القرن الحادي والعشرين. وحتى فيما نتكلم الآن، فهي تواصل تطوير قدرات الأسلحة النووية في انتهاك واضح لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وللمعايير الدولية. وبقيامها بذلك، تحوّل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مواردها الشحيحة إلى تطوير أسلحة الدمار الشامل بينما تغض الطرف عن الاحتياجات الأساسية والمحنة التي يمرّ بها شعبها.

وإن جمهورية كوريا تحث بقوة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على منع المزيد من الاستفزازات والتخلي عن جميع أسلحتها النووية وبرامجها النووية القائمة وبرامج القذائف التسيارية بشكل كامل وقابل للتحقق ولا رجعة فيه. ويجب أن تدرك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أنه لا يوجد أي مستقبل لبرامجها النووية وأن إزالة الأسلحة النووية وحدها ستتيح لذلك البلد الطريق الصحيح نحو تحقيق السلام والأمن والتنمية الاقتصادية.

وتؤيد جمهورية كوريا تأييداً تاماً اتخاذ مجلس الأمن القرار ٢٢٧٠ (٢٠١٦) بالإجماع في آذار/مارس، مما يعكس العزم الثابت والموحّد للمجتمع الدولي على أن تطوير الأسلحة النووية من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لن يكون مقبولاً قط. إن التنفيذ الصارم للقرار ٢٢٧٠ (٢٠١٦) من جانب جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة سيؤدي إلى عرقلة تطوير جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لأسلحة الدمار الشامل، تاركاً أمامها خياراً واحداً هو اختيار مسار نزع السلاح النووي. وتشجع جمهورية كوريا جميع الدول الأعضاء على التعاون إلى أقصى حد في ضمان التنفيذ الفعال للقرار.

وفي الختام، أود أن أكرر أملي الخالص في أن تخرج الهيئة مرة أخرى من جمودها الذي طال أمده لتعمل مرة أخرى بمثابة منصة قيمة لاعتماد المبادئ التوجيهية والتوصيات الملموسة في مجال نزع السلاح. ونتطلع إلى إجراء مناقشات بناءة خلال الأسابيع الثلاثة المقبلة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يزال هناك ١٢ متكلماً على قائمة المتكلمين، وبقي أقل من ٧٠ دقيقة في هذه الجلسة. وبغية تمكين جميع الوفود من الإدلاء ببياناتها، أدعو المتكلمين لطفاً إلى تقديم صيغ مختصرة من بياناتهم. وسيجري تحميل النسخ الكاملة على الموقع الشبكي لهيئة نزع السلاح.

السيد أيت عبد السلام (الجزائر) (تكلّم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيساً للدورة عام ٢٠١٦ لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة. ويمكنكم أن تعولوا على دعمنا الكامل وتعاوننا من أجل نجاح عمل الهيئة. وأود أيضاً أن أتقدم بالتهنئة لأعضاء المكتب الآخرين

على انتخابهم، وكذلك لرئيسي الفريقين العاملين، وهما ممثلا المغرب وكازاخستان.

يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما كل من ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وممثل أوغندا باسم مجموعة الدول الأفريقية، وممثل مصر باسم مجموعة الدول العربية (انظر A/CN.10/PV.355).

وتُولي الجزائر أهمية قصوى لنزع السلاح العام والكامل لأنه وسيلة لضمان السلم والأمن الدوليين، وتؤكد مجدداً التزامها بالدبلوماسية المتعددة الأطراف بوصفها مبدأ أساسياً للمفاوضات في ميدان نزع السلاح. ونكرر أيضاً التأكيد على ضرورة قيام جميع الدول الأعضاء بمواصلة المفاوضات المتعددة الأطراف بحسن نية، على النحو المتفق عليه بتوافق الآراء في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة، بغية تحقيق نزع السلاح العام والكامل تحت رقابة دولية صارمة وفعالة.

ويؤكد وفد بلدي مجدداً الدور المركزي للأمم المتحدة باعتبارها الإطار المتعدد الأطراف الشامل للنظر في قضايا نزع السلاح، وكذلك أهمية ومركزية هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة بوصفها الهيئة التداولية المتخصصة الوحيدة ضمن آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف التابعة للأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، يود وفد بلدي أن يشدد على الأهمية الخاصة لهذه الدورة الموضوعية لهيئة نزع السلاح، التي يتوقع أن تعتمد توصيات ملموسة متعلقة بالبندين المدرجين في جدول أعمالها. ونتطلع إلى تحقيق نتائج مفيدة في هذه الدورة بغية تعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار على الصعيد العالمي.

وتؤكد الجزائر مجدداً، بوصفها دولة طرفاً في المعاهدات الرئيسية ذات الصلة بالأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، أن نزع السلاح النووي لا يزال يشكل أولويتها القصوى. ونكرر الإعراب عن قلقنا إزاء وجود الأسلحة النووية وإمكانية استخدامها أو التهديد باستخدامها. ولذلك، فإننا نؤمن بضرورة تحقيق تقدم جوهري في نزع السلاح النووي المتعدد الأطراف. ويود وفد بلدي أن يغتنم هذه الفرصة ليؤكد مرة أخرى على الحاجة إلى إضفاء الطابع العالمي على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي هي حجر الزاوية في نزع السلاح النووي ونظام عدم الانتشار، وضمان الامتثال بطريقة متوازنة وشاملة مع كل من ركائزها الثلاث.

لقد اختارت العديد من الدول استخدام الطاقة الذرية للتطبيقات المدنية حصراً، وفقاً لأحكام معاهدة عدم الانتشار. وبالنسبة للعديد من البلدان النامية، تمثّل الطاقة النووية خياراً استراتيجياً لتحقيق تنميتها الاقتصادية وتوفير احتياجاتها من أمن الطاقة. وبناء على ذلك، نعرب عن تأييدنا للحق المشروع في تطوير الطاقة النووية وإجراء البحوث فيها وإنتاجها واستخدامها في الأغراض السلمية بموجب نظام عدم الانتشار.

ووفقا لمعاهدة عدم الانتشار، فإن المسؤولية الرئيسية عن تحقيق نزع السلاح النووي تقع على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية. وعليه، ينبغي لتلك الدول أن تفي بالتزاماتها وأن تنفذها تنفيذا كاملا بموجب المعاهدة والالتزامات المبينة في الخطوات العملية الـ ١٣ التي اعتمدت في مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠ الذي ترأسته الجزائر، وكذلك في خطة العمل التي اعتمدت بتوافق الآراء في المؤتمر الاستعراضي الثامن المعقود في عام ٢٠١٠. ونعرب عن عميق الأسف لعدم التوصل إلى نتيجة ختامية في مؤتمر الأطراف لاستعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٥ بالرغم من المشاورات والجهود المكثفة التي بذلت فيه. وما زلنا نرى أننا قد أضعنا فرصة قيّمة وأثرنا شكوكا حول مصداقية نظام عدم الانتشار برمته.

ويدعو وفد بلدي إلى التنفيذ الفعال لقرارات الجمعية العامة، بما في ذلك التعجيل ببدء المفاوضات بشأن اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية، وعقد مؤتمر رفيع المستوى

لاستعراض التقدم المحرز بشأن هذه المسألة في موعد أقصاه عام ٢٠١٨. وتؤكد الجزائر أيضا ضرورة التحضير المناسب وفي وقت مبكر لضمان نجاح المؤتمر.

ونود أيضا أن نشدد على أهمية تحقيق الانضمام العالمي إلى معاهدة حظر التجارب النووية للتمكين من دخولها حيز النفاذ. ومن شأن تحقيق هذا الهدف أن يسهم في عملية نزع السلاح النووي.

وتدرك الجزائر – جنبا إلى جنب مع الدول الأخرى – مدى خطر العواقب التي لا رجعة منها، التي قد تترتب عن تفجير أي سلاح نووي. ولن يقتصر أي تفجير كهذا على الحدود الوطنية للدول فحسب، بل ستكون له آثار على الصعيدين الإقليمي والعالمي، ومن شأنه أن يهدد بقاء البشرية نفسها. وقد أيدت الجزائر التعهد الإنساني، وتعتزم التعاون مع جميع الدول والمنظمات الدولية والأطراف الأخرى في الجهود الرامية إلى وصم الأسلحة النووية وحظرها وإزالتها نظرا إلى عواقبها الإنسانية المرفوضة وما يرتبط بها من مخاطر.

ولا يشكّل إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية تدبيرا لبناء الثقة فحسب، بل يعدُّ أيضا خطوة ملموسة نحو الإزالة التامة لتلك الأسلحة. وفي ذلك الصدد، نؤكد أن دخول معاهدة بليندابا حيز النفاذ في عام ٢٠٠٩ –التي أنشئت بموجبها منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا– يعدُّ إسهاما هاما في تعزيز السلم والأمن الدوليين ويجسد الالتزام القوي من جانب الدول الأفريقية. ويدعو بلدي –الذي كان من أوائل الدول التي وقّعت على المعاهدة وصدّقت عليها– بوجه خاص الدول الحائزة للأسلحة النووية التي لم تفعل بعد، إلى التوقيع والتصديق على مرفقات المعادة ذات الصلة.

ومن الواضح أنه ينبغي حذو المثال الذي وضعته معاهدة بليندابا وغيرها من المناطق الخالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط المضطربة. وتعرب الجزائر عن أسفها العميق لأن هذه المنطقة ما تزال تُمنع وتُحرم من إنشاء منطقة كهذه بعد مرور سنوات من اعتماد مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار في عام ١٩٩٥ القرار المتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في المنطقة. وإذ تعرب الجزائر عن رفضها للوضع الراهن، فإنها تؤكد التزامها القوي بتنفيذ قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط وخطة العمل لعام ٢٠١٠. وأعرب وفد بلدي عن شعوره بخيبة الأمل إزاء عدم إحراز أي تقدم ملموس بشأن هذه المسألة الرامية إلى تعزيز السلام والأمن في المنطقة وما وراءها.

وبعد أن انضمت الجزائر إلى اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بحظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة وبروتوكولاتها الثلاثة في عام ٢٠١٥، فإنها تشدد على أن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ما زال يهدد السلام والاستقرار في كثير من البلدان والمناطق، وخاصة في شمال أفريقيا ومنطقة الساحل، ويشكّل مصدرا لإمدادات الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة. وتؤكد الجزائر مجددا، استنادا إلى خبرتها الوطنية، أن برنامج عمل الأمم المتحدة والصك الدولي للتعقب، أصبحا في غاية الأهمية أكثر من ذي قبل. وما زلنا نؤكد أهمية تنفيذهما بصورة تامة متوازنة وفعالة. ونود أيضا أن نشدد على أهمية التعاون والمساعدة الدوليين بالنسبة إلى تنفيذ هذين الصكين.

وفي ذلك الصدد، تود الجزائر أن تؤكد أنه –في سياق السعي إلى تحقيق هدف الإسهام في صون السلم والأمن الدوليين– ينبغي أن تُنفذ تدابير بناء الثقة بما يتفق تماما مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك الحق في تقرير المصير لجميع الشعوب، مع الأخذ بعين الاعتبار الحالة الخاصة للشعوب الخاضعة للاستعمار أو غيره من أشكال السيطرة أو الاحتلال الأجنبي، والاعتراف بحق الشعوب في اتخاذ أي إجراء

مشروع، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، لإعمال حقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير.

وأود أن أختتم بياني بالإعراب عن الأمل في أن تبدي جميع الدول الأعضاء الإرادة السياسية المطلوبة لتمكين هيئة نزع السلاح من الاضطلاع بولايتها عبر تقديم توصيات ملموسة.

السيد محمد (السودان): السيد الرئيس، يطيب لي في مستهل بياني أن أتقدم إليكم بخالص التهاني على انتخابكم رئيسا لهيئة نزع السلاح. كما أهنئ عبركم السادة أعضاء المكتب المنتخبين ورئيسي الفريقين العاملين، المملكة المغربية وجمهورية كازاخستان على انتخابهما.

وأود أيضا أن أضم صوت وفد بلدي إلى البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز، والبيان الذي أدلى به ممثل أوغندا باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، والبيان الذي أدلى به ممثل مصر باسم مجموعة الدول العربية (انظر A/CN.10/PV.355).

ونؤكد لكم أن السودان سوف ينخرط بصورة إيجابية وفاعلة خلال مداولات الهيئة.

يؤكد وفد بلدي أهمية الدور المحوري لهيئة نزع السلاح باعتبارها جهازا متخصصا يُعنى بإجراء المداولات الموضوعية البناءة، وصولا إلى مقررات وتوصيات عملية وملزمة للجميع تسهم في تنشيط آلية نزع السلاح وتغلّبها على حالة الجمود الراهنة، وذلك ترسيخا لمبدأ الأمن والسلام في العالم أجمع، والذي لن يتحقق بوجود أسلحة الدمار الشامل التي تهدد البشرية.

ولعل ما يبعث على الأسف، الانتكاسات التي ظلت تتعرض لها آلية نزع السلاح خلال العقد المنصرم، واستمرار العديد من الدول الكبرى في تطوير التكنولوجيا النووية والكيميائية والبيولوجية، والتنافس في إجراء التجارب وتطوير تكنولوجيا متقدمة بدعاوى الردع الاستباقي وتعزيز الأمن القومي، بالرغم من كل الصكوك والاتفاقيات والبروتوكولات التي تدعو إلى حظر مثل هذه الممارسات، الأمر الذي يجعل صوت الأغلبية في هذه المنظمة يقول إن هناك انتقائية وعدم عدالة في التعامل مع مسائل نزع السلاح. وهو ما يعزز الشكوك في مدى قدرة هذه الصكوك على النفاذ والفعالية، خاصة وأن فعالية هذه الاتفاقيات والصكوك لن تتحقق باتساع مظلة الدول الأطراف فيها فقط، بل تتحقق بمدى الالتزام الكامل بتطبيقها بصورة عادلة وشفافة.

ويؤكد وفد بلدي أهمية نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي بكل أنواعه من أجل تعزيز السلم والأمن الدوليين. ونعرب أيضا عن قلقنا إزاء عدم تطبيق الدول الحائزة للأسلحة النووية لالتزاماتها وتعهداتها التي قطعتها في هذا المجال، بدءاً من تنفيذ القرار الثاني الذي اُعتمد في مؤتمر عام ١٩٩٥ للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها وقرارات مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠ والوثيقة الختامية وخطة العمل لعام ٢٠١٠ . ويحدونا الأمل في أن تبدي الدول الحائزة للأسلحة النووية قدرا من المرونة والإرادة السياسية الحقيقية لتنفيذ تلك الالتزامات وفق جدول زمني ملزم. كذلك يعبّر وفد بلدي عن أسفه لفشل المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار في العام الماضي، وعدم التوصل إلى وثيقة ختامية بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

كما أن تعنُّت إسرائيل ورفضها المستمر والمعلن للانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار وإخضاع منشآتها وبرامجها النووية إلى نظام الرقابة الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، من شأنه أن يعرّض الأمن الإقليمي والدولي للخطر في منطقة بالغة التوتر والتعقيد.

وفي هذا الصدد، فإننا نجدد الدعوة أيضا إلى للدول التي لم تصادق على اتفاقية بالينداب الخاصة بإعلان أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية أن تنضم فورا لهذه الاتفاقية.

ونؤكد على الحق الكامل وغير المشروط أو التمييزي للدول كافة للاستخدامات السلمية للطاقة النووية وتسخيرها لخدمة البحث العلمي.

إن السودان شريك فاعل في هذه الجهود وفي الجهود الدولية الرامية إلى نزع السلاح. وقد كان سباقا في انضمامه للعديد من الاتفاقيات والصكوك الدولية ذات الصلة، مثل اتفاقية منع الانتشار النووي، وقيادة جهود اتفاقية بالينداب لإعلان أفريقيا خالية من الأسلحة النووية، واتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية التي جاء انضمامنا إليها في عام ٢٠٠٤. كما استضافت العاصمة الخرطوم المؤتمر الأول للهيئات الوطنية الأفريقية المعنية بإنفاذ اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية في عام ٢٠٠٤، حيث خرج ذلك المؤتمر بتوصيات هامة للغاية، في صدرها جعل إفريقيا منطقة حالية من الأسلحة الكيميائية والتشديد على أن تقتصر أنشطة الدول في هذا المجال على الاستخدامات السلمية فقط.

هذا علاوة على إسهامات السودان ودوره الفاعل على صعيد تطبيق برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، ومشاركته في ورش العمل الإقليمية والمؤتمرات التي عقدت في هذا الخصوص. علاوة على أمر نزع السلاح النووي كأولوية، فإننا نولي اهتماما خاصا بموضوع الأسلحة الصغيرة والخفيفة. فبلدي، كالعديد من بلدان العالم، يتأثر بهذه الظاهرة التي أدت لزيارة النزاعات الإقليمية التي يروح ضحيتها الآلاف سنويا بسبب الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية.

وكما تعلمون، فقد ارتبط ذلك في كثير من الأحيان بأبعاد اقتصادية زادت من تعقيداتها ظاهرة طبيعة المناخ والجفاف والتصحر، ومن ثم احتدام التنافس على موارد الماء والكلأ وغيرها من المعطيات التي جعلت اقتناء السلاح جزءا أصيلا من طقوس المجموعات السكانية ومظاهر قوتها. الأمر الذي يجعل مهمة نزع السلاح والسيطرة عليه في طليعة اهتمامنا. ويدرك بلدنا مخاطر هذه الظاهرة وضرورة استئصالها، ولذلك ظل حاضرا وفاعلا في كافة المنابر الإقليمية والدولية ذات الصلة. علاوة على الجهد القطري الذي نضطلع به عبر المكتب الوطني لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة، إيمانا منا بالعلاقة المتبادلة بين انتشار هذه الأنماط من الأسلحة والجريمة المنظمة العابرة للحدود والإرهاب وتجارة المخدرات.

ويقود السودان في هذا الخصوص جهودا متعددة الأوجه في إطار الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية، وعبر الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وتجمع دول الساحل والصحراء. علاوة على جهوده الثنائية مع دول الجوار، الرامية إلى إعادة ترسيم الحدود وإحكام الرقابة والسيطرة والجمارك فيها.

إننا إذ نستعرض هذه الجهود، إنما نؤكد أيضا على أن محاربة هذه الأنواع من الأسلحة يجب أن يكون من جانب الدول المصنعة في المقام الأول، وليس الدول المتضررة من الظاهرة فحسب. كما أنه لا بد من التأكيد على ضرورة التزام الدول المصنعة بعدم تصدير السلاح للجماعات والأفراد. ولا بد هنا من التأكيد على أهمية تقديم كافة أنواع الدعم، وبخاصة الدعم الفني، للدول المتأثرة بالظاهرة، تطبيقا لما هو مضمن في الفصل الثاني من برنامج عمل الأمم المتحدة لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة.

السيد توي (كمبوديا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تهانئي لكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٦ لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة. ووفد بلدي على ثقة بأنه في ظل قيادتكم المقتدرة

سنتمكن من المضي قدما في عملنا على نحو استباقي والوفاء بولاية الهيئة.

وأود تأييد البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن مجموعة بلدان حركة عدم الانحياز (انظر A/CN.10/PV.355).

لا يمكن التشكيك في أهمية هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح. فهي الهيئة الفرعية الرئيسية في الجمعية العامة المختصة بأمور نزع السلاح، والهيئة التداولية الوحيدة داخل آلية الأمم المتحدة المتعددة الأطراف التي تتيح إجراء مناقشات متعمقة بشأن قضايا محددة في مجال نزع السلاح، مما يفضي إلى تقديم توصيات عملية إلى الجمعية العامة. وللأسف، لم نتمكن منذ عام ١٩٩٩ من تقديم أي توصيات من هذا القبيل إلى الجمعية العامة، ولذلك لم نتمكن من الوفاء بولاية هيئة نزع السلاح. وعلى الرغم من أن دورة العام الماضي كانت واعدة، فإنها عجزت عن تقديم توصيات إلى الجمعية العامة. والتغلب على المأزق الذي توجد فيه الهيئة منذ مطلع القرن مسؤوليتنا الجماعية. ومن واجبنا، نحن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، أن نعمل معا لتنشيط الهيئة. وفي هذه المرحلة، أعتقد أننا قادرون على تحقيق نتائج واعدة. ولكن،بغية القيام بذلك، يجب على جميع الدول الأعضاء أن تبدي الإرادة السياسية اللازمة للتوصل إلى اتفاق بشأن التوصيات. ونحث جميع الدول الأعضاء على إبداء مزيد من الإرادة السياسية والمرونة والتعاون خلال هذه الدورة الجديدة.

وتجدد الحكومة الملكية لكمبوديا تأكيدها على موقفها المبدئي بشأن نزع السلاح النووي، وتشدد على أن الإزالة الكاملة للأسلحة النووية هي الضمان الوحيد ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها. فنزع السلاح النووي وعدم الانتشار من جميع جوانبه أمر ضروري لتعزيز السلم والأمن الدوليين وتعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي. وفي هذا الصدد، نشدد على أهمية مبادئ الشفافية واللارجعة والقابلية للتحقق الدولي في وفاء الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتزاماتها بنزع السلاح النووي. وعلاوة على ذلك، فبالنظر إلى الدور المركزي الذي تؤديه الأمم المتحدة باعتبارها إطارا عالميا متعدد الأطراف للنظر في قضايا نزع السلاح، ينبغي تناول اتفاقات عدم الانتشار من خلال عمليات شاملة ومفتوحة وغير تمييزية. وينبغي ألا تفرض قيودا على إمكانية الوصول إلى المواد والمعدات والتكنولوجيا النووية للأغراض السلمية التي تتطلبها البلدان النامية.

وفي حين أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لا تزال تشكل حجر الزاوية في أي جهد للتصدي للأسلحة النووية، من المخيب للآمال فشل المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥ في التوصل إلى توافق في الآراء من أجل اعتماد وثيقة ختامية، الأمر الذي يؤدي إلى عدم التيقن من تنفيذ جهودنا الجماعية لذلك الصك الدولي. وبالرغم من عدم اعتماد وثيقة ختامية، فإن بلدي يدعم مبادئ المعاهدة ومقاصدها، ولا يزال التزامنا بالإزالة التامة للأسلحة النووية حازما. وبالنظر إلى القلق إزاء الأخطار التي تشكلها التجارب النووية والقذائف التي تهدد الأمن والسلم، فمن الضروري أن نعمل بجد لتعزيز الصكوك الدولية ذات الصلة، بما في ذلك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وإنفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

ومرة أخرى، أود أن أشدد على الحاجة إلى توافر إرادة سياسية حقيقية وقوية في دعم هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح وولايتها. وأتمنى للرئيس كل النجاح في عمله ونأمل أن نتمكن– تحت قيادته القديرة– من تحقيق نتائج إيجابية للمضي قدما في نزع السلاح العالمي وعدم الانتشار.

السيد راميريث كارينيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): في البداية، اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للدورة الموضوعية لعام ٢٠١٦ لهيئة نزع

السلاح التابعة للأمم المتحدة. ونتقدم بالتهنئة أيضا إلى أعضاء المكتب الآخرين.

ويؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (أنظر A/CN.10/PV.355) و ممثل الجمهورية الدومينيكية باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

لقد تمكنت الدورات السابقة لهيئة نزع السلاح من تحقيق نتائج هامة. فعلى سبيل المثال، يمكننا أن نذكر مبادئ التحقق في عام ١٩٩٨، والمبادئ التوجيهية لعام ١٩٩٦ بشأن عمليات نقل الأسلحة على الصعيد الدولي، والمبادئ التوجيهية لعام ١٩٩٩ بشأن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. بيد أن اللجنة لم تتمكن منذئذ من التوصل إلى اتفاقات جديدة نتيجة للافتقار إلى الإرادة السياسية من جانب مجموعة من الدول الأعضاء.

وكل شيء يوحي بأن الدول الحائزة للأسلحة النووية لا تنوي حقا القيام بالإزالة الكاملة للأسلحة النووية في الأجل الطويل. ووفرة الموارد المخصصة لتحديث برامجها وترساناتها النووية دليل على ذلك. كما أنها لا تمتثل للالتزامات المتعهد بها عملا بالمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من أجل التنفيذ الفوري للخطوات العملية ال ١٣ التي اعتُمدت في مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠، لتحقيق نزع السلاح النووي، أو خطة العمل المتفق عليها في مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠. فما الفائدة من أن تُسحب من الخدمة المئات، بل الآلاف من الأسلحة النووية المصنوعة في الخمسينات والستينات، عندما يتم في الوقت نفسه نشر آلاف الأسلحة الأخرى، الحديثة على نحو متزايدة، لاستخدامها في أي وقت. وما دامت الدول الحائزة للأسلحة النووية تعتبر هذه الأسلحة أدوات مشروعة لضمان استقرارها وأمنها، فإن بقاء الجنس البشري والكوكب ذاته سيظل عرضة للخطر. والأسلحة النووية لا يمكن أن تظل هي سلاح الدمار الشامل الوحيد الذي لم يتم حظره بعد.

والإزالة الكاملة للأسلحة النووية هي الأولوية القصوى على جدول أعمال نزع السلاح والأمن الدولي. ومناقشاتنا في هذا المحفل ينبغي أن تسهم في تعزيز القواعد والمبادئ والواجبات و الالتزامات المتعلقة بنزع السلاح النووي، على النحو المتفق عليه في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، فضلا عن معاهدة عدم الانتشار ذاتها ونتائج مؤتمرات استعراض المعاهدة ذات الصلة. لقد حان الوقت لكي نبدأ مفاوضات متعددة الأطراف لإبرام اتفاقية شاملة وملزمة ويمكن التحقق منها، بغية الإزالة الكاملة لجميع الأسلحة النووية.

وفي مؤتمر القمة جماعة جدول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لعام ٢٠١٤، أعلنت منطقتنا منطقة سلام خالية من النزاعات المسلحة. ويشرفنا أن نكون جزءا من أول منطقة مكتظة بالسكان في العالم تُعلَنُ منطقة خالية من الأسلحة النووية من خلال معاهدة تلاتيلولكو. وفي ذلك الصدد، نؤكد من جديد أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية على أساس ترتيبات تتوصل إليها بحرية بلدان المنطقة يشكل خطوة رئيسية نحو تعزيز السلام والأمن الدوليين، ويسهم في عدم الانتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي. وفي ذلك الصدد، نؤكد من جديد التزامنا بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وفقا لما اتفقت عليه الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في أعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠. وتحقيقا لهذه الغاية، فإننا نأسف لأننا لم نتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن اعتماد مشروع الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٥ بفعل رفض بعض البلدان المضي قدما صوب إنشاء هذه المنطقة.

ويعتقد وفد بلدي أن التدابير العملية لبناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية تؤدي دورا رئيسيا في الإسهام في تعزيز التفاهم والشفافية والتعاون فيما بين الدول، وزيادة الاستقرار والأمن، في امتثال صارم لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، مع احترام الطابع الطوعي والشواغل الأمنية المحددة للدول. ويكرر بلدنا تأكيد ضرورة حظر إمداد الجماعات المسلحة من غير الدول بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار بها على نحو غير مشروع. فسقوط تلك الأسلحة في أيدي هذه الجماعات التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالجماعات الإرهابية والمتطرفة يؤدي إلى سفك دماء شعوب أفريقيا والشرق الأوسط.

وما فتئت فنزويلا تتعاون مع بلدان أخرى في اتحاد أمم أمريكا الجنوبية وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على تعزيز تدابير بناء الثقة والتدابير الأمنية التي تشمل تبادل المعلومات والشفافية فيما يتعلق بالإنفاق على الدفاع والأنشطة العسكرية، والتدابير الأمنية، والضمانات، والامتثال، والتحقق. وهذه عملية واعدة لتحقيق السلام والأمن الإقليميين والدوليين. كما أنها تؤكد التزامنا بحل أي نزاع بالوسائل السلمية. وعلاوة على ذلك، فإنها تمكننا من إيجاد المزيد من الموارد للوفاء بالالتزامات الاجتماعية في منطقتنا. وندعو الدول العسكرية الرئيسية أن تحذو حذونا.

وفي الختام، تعرب فنزويلا عن دعمها لعمل هيئة نزع السلاح ونجاحها وللفريق العامل قاطبة. ونحن نؤكد مجددا التزامنا واستعدادنا للعمل بصورة بناءة مع جميع الدول الأعضاء، بغية إنجاز الأعمال المحددة. وفي ذلك الصدد، ندعو إلى تكثيف الجهود لتحقيق نتائج هامة تسمح لنا بالمضي قدما بحزم في مجال نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية، مما سيمكننا من التغلب على الجمود الحالي.

السيد كفيلاشفيلي (جورجيا) (تكلم بالإنكليزية): باسم الوفد الجورجي، أود أن أهنئكم، سيدي، وحكومة فانواتو على انتخابكم رئيسا للدورة الموضوعية لعام ٢٠١٦ لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة. ويتطلع الوفد الجورجي إلى العمل معكم وأنتم تضطلعون بواجباتكم الهامة. ونتمنى لكم ولأعضاء المكتب الآخرين دورة ناجحة. كما نشكر الأمانة العامة على دعمها القيم لعملنا وإسهامها فيه.

يشكل انتشار أسلحة الدمار الشامل والمواد والتكنولوجيات المتصلة بها وخطر الإرهاب النووي تهديدا خطيرا للأمن البشري. وهذه المشكلة مشكلة عالمية و غير متكافئة من حيث طابعها، وتتطلب التنسيق والتعاون الرفيعي المستوى، على الصعيدين الإقليمي والدولي. وفي ذلك الصدد، فإن الامتثال الكامل للالتزامات بموجب الترتيبات الدولية ذات الصلة، مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية، وقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) والترتيبات الأخرى، يجب أن يعتبر أولوية رئيسية للمجتمع الدولي.

وما زالت جورجيا تعتبر معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية العنصر الأساسي للهيكل العالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار. ونعتقد أن مصداقية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تكمن في التنفيذ الفعال لركائزها المتعاضدة.

وقد اعتمدنا القانون الجديد المتعلق بالنفايات المشعة وعززنا سيطرة الدولة على السلامة والأمن النووي والإشعاعي. وعلاوة على ذلك، أنشأت جورجيا وكالة جديدة لإدارة النفايات المشعة تشمل مرافق مركزية لتخزينها والتخلص منها. وبالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أقررنا الخطة المتكاملة لدعم الأمن النووي للفترة ٢٠١٥-٢٠١٩ ووضعنا استراتيجية وخطة عمل وطنيتين للحد من الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية و المخاطر النووية.

بالتعاون مع معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة، نظمت حكومة جورجيا مناسبات جانبية رفيعة المستوى في تشرين الأول/أكتوبر من عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ بشأن مواضيع متصلة بالحد من مخاطر استخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، أنشأت جورجيا والمملكة المغربية وجمهورية الفلبين، بوصفهم رؤساء مشاركين، فريق أصدقاء الحوكمة الأمنية والتخفيف من المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية، الرامي إلى تعزيز مختلف المواضيع ذات الصلة بالمواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية في الأمم المتحدة عن طريق المشاركة النشطة للدول الأعضاء والأمانة العامة. وسيساعد الفريق على إدماج العناصر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية في هيكل الأمن الوطني وتعزيز التعاون الإقليمي ودون الإقليمي بشأن التحديات ذات الصلة بالمواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية. وبينما نستعد لجلستنا الثانية على مستوى السفراء غداً، فإننا نشجع مرة أخرى الدول الأعضاء، المشاركة في مبادرة مراكز الاتحاد الأوروبي للامتياز للتخفيف من المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية، على الانضمام إلى مجموعتنا.

ويؤسفنا أن عنصراً هاماً من عناصر الأمن الدولي، ألا وهو مؤتمر نزع السلاح، لا يزال عاجزاً عن الوفاء بولايته على نحو فعال. ومما لا شك فيه أن مؤتمر نزع السلاح ينبغي أن يمارس تأثيراً أكبر بكثير ويحقق أثراً أكبر في مجال اختصاصه، لا سيما في ضوء تدهور الحالة الأمنية الدولية.

وبالتعاون مع الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة، كانت جورجيا من رعاة العملية التي بدأت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ الرامية إلى وضع معاهدة لتجارة الأسلحة ملزمة قانوناً. ووقعت جورجيا على معاهدة تجارة الأسلحة التاريخية في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، وصدقت عليها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

وفي السنوات الأخيرة، بالنظر إلى متطلبات القرن الحادي والعشرين، تم التشكيك في مدى كفاية الترتيبات الأمنية الحالية في كثير من الأحيان. ونحن نشاطر هذا الرأي جزئياً. ومع ذلك، آخذين في الاعتبار الطابع العالمي للمبادئ الأساسية التي يرتكز عليها الهيكل الأمني، فنحن على ثقة بأن المشكلة الرئيسية لا تتعلق بعيوب النظام ذاته بل بعدم استعداد بعض البلدان للتقيد الصارم بالتزاماتها. ويمكن أن يؤدي عدم الامتثال إلى تآكل النظام الأمني الحالي بشكل لا رجعة وأن تكون له آثار سلبية واسعة النطاق. وهذا بالضبط ما نشهده اليوم. لقد تم تجاهل الضمانات الأمنية المقدمة إلى أوكرانيا بموجب مذكرة بودابست، فيما يتعلق بانضمام الأخيرة إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتحدى الاتحاد الروسي، وهو إحدى الدول الضامنة، بصورة علنية سلامة أوكرانيا الإقليمية وسيادتها. وهذا تطور خطير للغاية يمكن أن تكون له آثار سلبية بعيدة المدى، وفي جملة أمور على عملية نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. إن استمرار احتلال الأراضي الأوكرانية التي تقع فيها المرافق والمواد النووية وانعدام السيطرة المشروعة يشكل أيضاً تحديات للأمن الدولي.

وليست القضية الأوكرانية هي الوحيدة التي ما زالت تخرق روسيا فيها خرقاً خطيراً ميثاق الأمم المتحدة والمعاهدات الدولية الأخرى. ففي آب/أغسطس ٢٠٠٨، شنّ الاتحاد الروسي عدواناً عسكرياً واسع النطاق ضد بلدي جورجيا، والذي أسفر عن احتلال أكثر من ٢٠ في المائة من أراضينا. إن الاحتلال العسكري غير المشروع للأراضي السيادية، في انتهاك لاتفاق وقف إطلاق النار المؤلف من ست نقاط والمؤرخ آب/أغسطس ٢٠٠٨، يشكل تهديداً خطيراً للسلام والأمن الإقليميين والدوليين ويخلق أرضاً خصبة لجميع أنواع

الأنشطة غير المشروعة، بما في ذلك انتشار الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية وتراكم الأسلحة التقليدية ونقلها غير المشروع.

وفي هذا الصدد، أود أن أذكّر الأعضاء بأن عدة محاولات مسجّلة جرت لتهريب المواد النووية والمواد المشعة عبر المناطق التي تحتلها روسيا من جورجيا. وأحيط المجتمع الدولي علماً بها على النحو الواجب. وفي الوقت الراهن، هناك حوالي ٠٠٠ ١٢ من قوات الاحتلال الروسية المتمركزين بصورة غير قانونية في جورجيا. وبالإضافة إلى التعزيزات في الأفراد، ما فتئت روسيا تعزز بنيتها التحتية العسكرية في الأراضي المحتلة وتنشر معدات إضافية إلى قواعدها العسكرية. وتشمل البنى التحتية والمعدات العسكرية الروسية قواعد عسكرية وبحرية ومطارات وأسلحة هجومية، مثل الدبابات وناقلات الجنود المدرّعة ومنظومات صواريخ غراد، ومنظومات قذائف سطح-جو، وأنظمة قاذفات صواريخ متعددة، ومدافع هاوتزر ذاتية الدفع، وأنظمة دفاع جوي ونظم إطلاق القذائف التكتيكية العملياتية. وبالإضافة إلى إنشاء قواعد عسكرية، تجدد روسيا القديمة منها وتُنشئ بنية تحتية جديدة للنقل في الأراضي الجورجية المحتلة. وسيتيح ذلك لموسكو إدخال قواتها ومعداتها بسرعة أكبر.

وعلى الرغم من الدعوة المباشرة لاتفاق وقف إطلاق النار المبرم في ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٨ للانسحاب إلى مواقع ما قبل الحرب، لا تزال القوات العسكرية الروسية في الأراضي المحتلة. وقد وسعت نطاق منطقة الاحتلال، وأقامت أسواراً عسكرية من الأسلاك الحادّة وغيرها من العقبات المصطنعة على طول خط الاحتلال لتعوق، في جملة أمور، التواصل المباشر بين الناس والتنقل في الاتجاهين. إننا نخشى أن تتعزز التعزيزات العسكرية الروسية نتيجة لتنفيذ ما يسمى معاهدات التحالف والتكامل الموقعة من موسكو مع أنظمة الاحتلال في الأراضي الجورجية. وتشكل هذه الوثائق خطوة أخرى نحو ضم مناطقنا.

وفيما يتعلق بالتدابير العملية لبناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية، يجب على الاتحاد الروسي دون مزيد من التأخير الامتثال الكامل لالتزاماته الدولية بموجب ميثاق الأمم المتحدة؛ وترتيبات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بما في ذلك وثيقة هلسنكي الختامية ومعاهدة القوات التقليدية في أوروبا، وكذلك مع الالتزامات التي تعهدت بها روسيا بتوقيع مذكرة بودابست واتفاق وقف إطلاق النار المبرم في آب/أغسطس ٢٠٠٨. ويتطلب كل من تلك الاتفاقات أن ينهي الاتحاد الروسي احتلاله غير المشروع للأراضي السيادية لجورجيا وأوكرانيا في أقرب وقت ممكن.

ويجب علينا أن نحاول استنفاد إمكانيات النظام القائم. ويتطلب القيام بذلك إرادة سياسية حازمة واستعداداً من جميع الدول للامتثال للقانون الدولي. وبخلاف ذلك، ستصبح عملية تدهور هذا النظام لا رجعة فيها وسوف تقوض الهيكل الأمني القائم.

السيد دي أغويار باتريوتا (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أهنئ فانواتو وأهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة هيئة نزع السلاح، وأهنئ كذلك أعضاء المكتب الآخرين. وأرجو أن تتأكدوا من دعمنا لكم.

وتؤيد البرازيل البيان الذي ألقاه في وقت سابق ممثل الجمهورية الدومينيكية باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

لقد أحيينا في كانون الثاني/يناير الذكرى السنوية السبعين لاتخاذ قرار الجمعية العامة الأول للتأكيد على هدف ”إزالة الأسلحة الذرية، وجميع الأسلحة الرئيسية الأخرى التي يمكن

تعديلها لأغراض التدمير الشامل، من الترسانات الوطنية‘‘ (القرار ١ (د-١)، الفقرة ٥ (ج)).

وحتى في ذلك الحين، كان وجود هذه الأسلحة العشوائية والمدمرة بالفعل نذير سوء للمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. ومن المؤسف أن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار ما زالا، بعد ٧٠ سنة، مسائل معلقة في جدول أعمال هيئة نزع السلاح.

إن البرازيل ملتزمة التزاماً راسخاً بهدف عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي رأينا، فإن المفتاح الرئيسي لاستدامة نظام عدم الانتشار يكمن في الحد من حوافز الانتشار. وأي نهج يركز حصراً على عدم الانتشار، بعيداً عن التقدم اللازم في مجال نزع السلاح النووي، هو أمر مشكوك فيه من النواحي القانونية والسياسية والأخلاقية، وبالتالي يؤدي إلى نتائج عكسية. يواجه نزع السلاح النووي ونظام عدم الانتشار ضغطاً متزايداً، كما يتبين من فشل مؤتمر عام ٢٠١٥ الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في اعتماد وثيقة ختامية.

وفي حين أن الدول الحائزة للأسلحة النووية، أو الدول التي تتوخى اللجوء إلى الأسلحة النووية من خلال تحالفاتها، تتمادى في عدم رغبتها بتغيير كبير في اعتمادها على هذه الأسلحة، تزداد صعوبة المحافظة على الصفقة الكبرى التي أتاحت ظهور معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى حيز الوجود، مما يهدد كلاً من ركيزتي المعاهدة المتمثلين في نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. وأؤكد من جديد اقتناع البرازيل بوجوب حظر الأسلحة النووية وإزالتها إزالة تامة بطريقة شفافة لا رجعة فيها ويمكن التحقق منها، وفقاً لمعايير وجداول زمنية محددة بوضوح.

وتمشياً مع القرار ٧٧/٦٩، الذي أوصى بأن جدول أعمال هيئة نزع السلاح ينبغي أن يتيح إجراء مداولات مركزة، ترى البرازيل أنه ينبغي للجنة أن تركز عملها على ثلاثة جوانب هامة لنزع السلاح النووي، وهي الشفافية واللارجعة والتحقق.

يمكن أن تستفيد المناقشات بشأن التحقق، من بين أمور أخرى، من المبادئ التي اتفقت عليها الهيئة نفسها عام ١٩٨٨.

وعلاوة على ذلك نؤكد مجددا دعمنا لفكرة أنه يمكن للهيئة، في إطار هذا البند من جدول الأعمال، أن تناقش مبادئ وعناصر صك ملزم قانونا بشأن حظر الأسلحة النووية. ستجري هذه المناقشة دون المساس بالمناقشات التي تجري حاليا في الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالتناول الموضوعي للتدابير القانونية والأحكام والقواعد القانونية المحددة والفعالة التي سيتعين الاتفاق عليها لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه، الذي أيدت البرازيل تشكيله، كما يتبين من مشاركتنا في تقديم القرار ٣٣/٧٠.

وتعتقد البرازيل اعتقادا راسخا أن المفاوضات يجب أن تتم في إطار النظام المتعدد الأطراف القائم، سواء في مؤتمر نزع السلاح، أو إن تعذر ذلك، تحت مظلة الجمعية العامة في أجهزة مثل الفريق العامل المفتوح باب العضوية. إن المؤتمر الرفيع المستوى الذي دعا القرار ٣٢/٦٨ إلى عقده في موعد أقصاه عام ٢٠١٨ سيكون أيضا عنصرا هاما في هذه العملية.

إن استمرار وجود الأسلحة النووية يشكِّل تهديدا للإنسانية. تؤدي الأسلحة النووية إلى زيادة التوترات في جميع أنحاء العالم وتعزز الريبة وتعيق التعاون بين الدول وفيما بينها. ويقابل التخفيضات المحدودة التي أجريت حتى الآن للأسف استمرار التحديث والتحسين النوعي للترسانات النووية. وإذ أكدت مؤتمرات أوسلو ونايايريت وفيينا المعنية بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية على أن للأسلحة النووية آثارا طويلة الأمد ومدمرة وعشوائية تؤثر في المقام الأول على المدنيين مما يجعل هذه الأسلحة تتنافى مع القانون الدولي والقانون الدولي

الإنساني. وعلينا كحكومات أن نعتبر إزالتها ضرورة أخلاقية وكذلك التزاما قانونيا.

وعلى الصعيد المتعدد الأطراف، تشارك البرازيل على أساس منتظم في آليات بناء الثقة مثل سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية وأداة الأمم المتحدة للإبلاغ عن النفقات العسكرية. كما قمنا بتقديم تقارير منتظمة في إطار برنامج العمل المتعلق بمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه والصك الدولي للتعقب. وعلاوة على ذلك وقعت البرازيل على معاهدة تجارة الأسلحة وهي الآن بصدد التصديق عليها. كما تكتسي تدابير بناء الثقة على الصعيد الإقليمي أهمية. تقوم البرازيل وجيرانها في أمريكا الجنوبية بتعزيز الثقة وتوطيد الشفافية والسياسات الدفاعية، بما في ذلك المعلومات عن النفقات العسكرية والأسلحة التقليدية.

وإذ ندرك الدور الهام لتدابير بناء الثقة، نحن على استعداد للنظر في الجوانب الأخرى المتعلقة بمجال الأسلحة التقليدية التي يمكن لهيئة نزع السلاح معالجتها. إن البرازيل تؤيد النظر في بند ثالث من جدول الأعمال، منصوص عليه أيضا في القرار ٧٧/٦٩، والذي يمكن تكريسه لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وينبغي ألا ينتقص إدراج بند ثالث في جدول الأعمال من الجهود الرامية إلى النهوض بالبندين الأخريين وألا يخدم غرض إقامة روابط اصطناعية بين مختلف القضايا. يجب النظر في كل موضوع على حدة.

لقد اضطلعت آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف بدور حاسم في تعزيز الحوار وبناء الثقة فيما بين الدول وتسهم بالتالي في تعزيز السلام والأمن. وعلى وجه التحديد فيما يتعلق بهيئة نزع السلاح، على سبيل المثال لا الحصر، أذكر عدد قليل من النتائج الهامة للدورات السابقة للهيئة، أود أن أشدد على مبادئ عام ١٩٨٨ المشار إليها مسبقاً بشأن التحقق التي تشكل عنصرا أساسيا في أي معاهدة لنزع السلاح والمبادئ التوجيهية لعمليات نقل الأسلحة على الصعيد الدولي والمبادئ التوجيهية لعام ١٩٩٩ بشأن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. كان للمبادئ التوجيهية الأخيرة قيمة سياسية هامة في إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية العالم، بما في ذلك فيما يتعلق بإنشاء منطقة من هذا القبيل طال انتظارها في الشرق الأوسط.

وبالرغم من تلك الإنجازات، للأسف، فشلت هيئة نزع السلاح في الاضطلاع بولايتها على مدى الـ ١٧ عاما الماضية. ويجب الاستفادة بالكامل من عضوية الهيئة العالمية والنظر بتأن في أنها ليست ملزمة بجدول أعمال مواضيعي ضيق الأفق. وبينما لا ينكر أحد تعقد الحالة الأمنية العالمية الراهنة، يجب ألا ننسى أن هذه الهيئة قد تمكنت من الاتفاق على توصيات قدمتها إلى الجمعية العامة في أوقات التوترات الكبيرة، مثل الحرب الباردة.

ولا تزال البرازيل ترى أن غياب الإرادة السياسية هو العقبة الرئيسية أمام إحراز مزيد من التقدم في هيئة نزع السلاح. ندرك أنه يجب النظر في الجوانب الإجرائية، ولا سيما وضع جدول الأعمال – مع إيلاء اهتمام خاص لتمكين المداولات المجدية. وليس هناك أي مبرر منطقي لعدم تمكن الهيئة من الاتفاق على توصيات موضوعية خلال الدورة الحالية التي تمتد ثلاث سنوات. وسنواصل العمل لتحقيق ذلك الهدف حتى يتسنى للهيئة أن يكون لها أثر إيجابي على آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح قاطبة.

السيدة ميخيا فيليس (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية): أود أن أهنئكم وفانواتو، السيد الرئيس، على انتخابكم وكذلك المكتب. إن قيادتكم في هذه الدورة الموضوعية لهيئة نزع السلاح ستكون بالغة الأهمية في التغلب على حالة الجمود التي طال أمدها والتي دامت أكثر من ١٥ عاما بشأن بعض المسائل التي سيجري تناولها في الأيام المقبلة.

تؤيد كولومبيا البيان الذي أدلى به في وقت سابق اليوم بالنيابة عن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والبيان الذي أدلي به باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/CN.10/PV.355).

لقد كان العام الماضي عاما تاريخيا للمنظمة. لقد قمنا بتعزيز عمليات من خلال التوصل إلى توافق في الآراء بطريقة ما كان يمكن تصورها قبل سنوات قليلة. واعتمدنا خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا وبالطبع اتفاق باريس بشأن تغير المناخ الذي سيوقع في الأيام المقبلة. وفي ذلك السياق يناشد بلدي أعضاء هيئة نزع السلاح التعامل مع هذا المنعطف باعتباره فرصة تلهمنا صياغة وثيقة ختامية مشفوعة بتوصيات بشأن موضوع معقد كموضوع نزع السلاح من خلال توافق الآراء وبالتالي التغلب على حالة الجمود في أعمال الهيئة. ويسلم وفد بلدي ويؤكد من جديد على أن الهيئة هي جهاز ضمن آلية نزع السلاح مسؤولة عن النظر في مسائل محددة بغية تقديم توصيات محددة إلى الجمعية العامة. ويحدونا الأمل في ألا تصبح الحاجة إلى توافق الآراء هذا العام آلية نقض تجعل من المستحيل الاتفاق على أي شيء.

وسأتناول تحديدا في بياني أربعة مواضيع، وهي الألغام المضادة للأفراد والذخائر العنقودية والأسلحة التقليدية وأسلحة الدمار الشامل.

وبهذه المناسبة، ومع مراعاة أننا سنحتفل هذا الأسبوع باليوم الدولي للتوعية بخطر الألغام، أود أن أبدأ بياني بمشاركة التقدم الذي حققناه في هذا المجال من منظور عملية السلام. نحن نتحرك صوب الانتهاء من العملية التي ستؤدي بنا إلى إبرام اتفاق ثنائي لوقف إطلاق النار مع القوات المسلحة الثورية لكولومبيا ، النزاع الأخير في نصف الكرة الأمريكي ونزاع من النزاعات القليلة في جميع أنحاء العالم التي يجري حلها عن طريق الحوار السياسي. وفيما يتعلق بمسألة العمل الشامل لمكافحة الألغام المضادة للأفراد، على طاولة المفاوضات في هافانا توصلنا إلى تفاهم هام مع هذه الجماعة المسلحة بعد ثلاث سنوات من المفاوضات الصعبة. وقد تحقق ذلك باتخاذ خطوات ثابتة نحو القضاء على الألغام المضادة للأفراد والذخائر العنقودية والذخائر غير المنفجرة والأجهزة المتفجرة المرتجلة ومخلفات الحرب من المتفجرات بصفة عامة. ولذلك تؤكد كولومبيا من جديد التزامها المحلي قديم العهد بنظام نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة على الصعيد الدولي.

كما أود أن أسلط الضوء على الدور المركزي لتنفيذ اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد في بناء الثقة بين حكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية الكولومبية. اتفق الطرفان حتى قبل انتهاء النزاع على معالجة الآثار السلبية للألغام المضادة للأفراد دون تأخير. وما فتئت الحكومة تعمل جنبا إلى جنب مع منظمات المجتمع المدني والجيش ومقاتلي والقوات المسلحة الثورية الكولومبية على إزالة الألغام من ١٩٩ بلدية متضررة بصورة بالغة – تمثل ٦٠ في المائة من الأراضي الوطنية التي توجد بها ألغام أرضية – بحلول عام ٢٠٢١، كي يعلن أنها خالية من الألغام ولتحسين الأحوال المعيشية تحسينا كبيرا في المجتمعات المحلية المتأثرة بهذه الآفة.

ثانيا، في مجال صكوك تحديد الأسلحة التقليدية، أود أن أبلغ الهيئة بأن الكونغرس الكولومبي اعتمد هذا الأسبوع معاهدة تجارة الأسلحة، التي ستخضع قريبا للاستعراض الدستوري. بالنسبة لكولومبيا، فإن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر والمتفجرات مشكلة ينبغي فهمها على أنها شاملة لعدة قطاعات والنظر فيها مع الظواهر الأخرى التي تهدد السلم والأمن الدوليين، مثل الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالمخدرات وغسل الأموال والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية.

وتستند مشاركة بلدي في المحافل الدولية ودون الإقليمية وفي نصف الكرة الغربي بشأن موضوع الأسلحة التقليدية إلى المبادئ التوجيهية، وهي إدراج حظر نقلها إلى جهات من غير الدول؛ تجريم الحيازة غير المشروعة والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛ والتعاون الدولي والمشترك بين الوكالات وتقاسم المعلومات. ويتجسد التزامنا بمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر والمتفجرات سنة بعد سنة في تقديم كولومبيا للقرار ٤٩/٧٠ مع جنوب أفريقيا واليابان. يشدد القرار على ضرورة أن تعزز الدول جهودها لبناء القدرات الوطنية من أجل تنفيذ برنامج العمل على نحو فعال.

وفيما يتعلق بالذخائر العنقودية، أودعت كولومبيا صك تصديقها على الاتفاقية لدى الأمين العام في ١ آذار/مارس، لتؤكد بذلك التزامها إزاء النظام الشامل لنزع السلاح وعدم الانتشار وحظر استخدام الأسلحة ذات الأثر الإنساني. وترحب كولومبيا باهتمام المجتمع الدولي بحظر فئة من الأسلحة تسببت في سقوط عدد كبير من الضحايا وأدت إلى تدهور الصراعات بطريقة تتنافى مع القانون الدولي. كما نؤكد من جديد أن على المجتمع الدولي التزاما أخلاقيا بالقضاء على هذا النوع من الأسلحة. ونأمل أن يصبح قريبا التزاما قانونيا على جميع الدول أيضا، التزاما يستند بصفة خاصة إلى التضامن والتعاون.

وبالنسبة لبلد مثل بلدي، الذي يتطلع إلى السلام ويتوق إليه، فإن حالة الجمود في مجال نزع السلاح النووي وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل تشكل مصدرا للقلق. وتعمل كولومبيا بلا كلل مع الشركاء الإقليميين والشركاء الآخرين لتعزيز القدرات الوطنية لرقابة العناصر المشعة والمواد الكيميائية والعوامل البيولوجية. وفي هذا الصدد، فإن كولومبيا جزء من أول منطقة مكتظة بالسكان في العالم يجري إنشاؤها منطقة خالية من الأسلحة النووية بموجب معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وقد أكدنا من جديد التزامنا بنزع السلاح وعدم الانتشار في جميع المنتديات التي تناقش تلك المسائل، مثل المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ومؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية واتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية ومؤتمر الدول الأطراف في معاهدة تلاتيلولكو.

ونحن نؤيد تأييدا كاملا الجهود الرامية إلى تحقيق القضاء العام والكامل على الأسلحة النووية. ونعرب عن قلقنا إزاء احتمال انتشار تلك الأسلحة بين الجهات الفاعلة من غير الدول. وفي ذلك الصدد، نحن ندعو بشدة إلى الامتثال للالتزامات المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

لقد صوت بلدي مؤيدا القرار ٣٣/٧٠، الذي قرر دعوة فريق عامل مفتوح باب العضوية إلى الاجتماع لكي يتناول بشكل موضوعي التدابير القانونية والأحكام والقواعد القانونية العملية والفعالة التي يتعين الاتفاق عليها لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه. ويشجعنا احتمال إنشاء عمليات تكميلية بين الفريق العامل وهيئة نزع السلاح من أجل المساهمة في المناقشة بشأن صياغة توصيات مناسبة ومحددة للجمعية العامة.

وترى كولومبيا أن جميع الجهود المبذولة في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار ينبغي أن تقترن بتدابير لبناء الثقة والشفافية والحوار. ونحن مقتنعون بأنه، إن لم تبد البلدان التي تمتلك هذه الأسلحة الإرادة والمرونة اللازمتين، سيكون من الصعب تحقيق سلام مجد حقا في حين لاتزال البشرية تواجه خطر الأسلحة النووية.

السيدة رودريغيث أباسكال (كوبا) (تكلمت بالإسبانية): نهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيسا

لهيئة نزع السلاح خلال الدورة الموضوعية لهذا العام. ونود أيضا أن نهنئ أعضاء المكتب الآخرين ورئيسي الفريقين العاملين. ونتمنى لهم جميعا كل النجاح في ممارسة مسؤولياتهم وأؤكد لهم تعاوننا.

يؤيد وفد كوبا تأييدا تاما البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/CN.10/PV.355) والبيان الذي أدلى به في وقت سابق اليوم ممثل الجمهورية الدومينيكية باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وتؤكد كوبا من جديد على دور هيئة نزع السلاح بوصفها الهيئة المتخصصة التداولية داخل آلية الأمم المتحدة المتعددة الأطراف لنزع السلاح التي تتيح إجراء مداولات متعمقة بشأن قضايا محددة في ميدان نزع السلاح، مما يؤدي إلى تقديم توصيات محددة بشأن تلك القضايا.

إن وجود أكثر من ١٥ ٠٠٠ من الأسلحة النووية، منها ٤ ٣٠٠ جاهزة للنشر، يشكل تهديدا لبقاء الجنس البشري. وجرى إعادة تأكيد الدعم الدولي الواسع النطاق لنزع السلاح النووي في ٢٦ أيلول/سبتمبر، الذي صادف اليوم الدولي السنوي الثاني للإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وجرى أيضا تأييد نزع السلاح النووي من قبل الجمعية العامة، التي طلبت بأغلبية واسعة، التعجيل ببدء المفاوضات من أجل التبكير بإبرام اتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية تنص على حظرها وتدميرها الكامل.

ونؤيد عمل الفريق العامل المفتوح العضوية، الذي جرى إنشاؤه أيضا خلال الدورة السبعين للجمعية العامة، بولاية لكي يتناول بشكل موضوعي التدابير القانونية والأحكام والقواعد القانونية العملية والفعالة التي يتعين الاتفاق عليها لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه. ونؤيد أيضا العمل الذي يقوم به الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. وتحث كوبا على تسخير جميع تلك المنتديات – ولكل منها ولاية محددة – بما في ذلك أنشطة الفريق العامل التابع للهيئة المعني بالتوصيات لتحقيق الهدف المتمثل في نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية.

ونسترعي الانتباه إلى الدعوة الصادرة عن الجمعية العامة – بدعم الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء – إلى عقد مؤتمر دولي رفيع المستوى، في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٨، لتحديد سبل ووسائل إزالة الأسلحة النووية، في أقرب وقت ممكن، بهدف الاتفاق على برنامج مرحلي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية ضمن إطار زمني محدد. ونأسف شديد الأسف لأن مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لم يتمكن من التوصل إلى اتفاق، على الرغم من الإرادة السياسية والتصميم على المضي قدما الذي أبدته الأغلبية الساحقة من الدول الأطراف في المعاهدة. إن انعدام الإرادة السياسية من جانب بعض الدول، بما في ذلك بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية وتلك التي يحميها ما يسمى بالمظلة النووية، هو السبب وراء هذا الفشل وحالة عدم الامتثال لأحكام المعاهدة نفسها وللاتفاقات التي تم التوصل إليها في المؤتمرات الاستعراضية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية للأعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠.

وقد حان الوقت لكي يتوقف نزع السلاح النووي عن كونه هدفاً مؤجلاً ومهملاً. وهناك ضرورة مُلِحَّة لأن تتصرف الدول الحائزة للسلاح النووي فوراً، للوفاء بالتزاماتها القاطعة بالقضاء على كامل ترساناتها النووية، بغية تحقيق هدف نزع السلاح النووي ذات الأولوية. وبلدنا يدعو الدول الحائزة للسلاح النووي إلى الوفاء بالتزاماتها وفقاً للمادة السادسة من المعاهدة، والتنفيذ الفوري للخطوات العملية الـ ١٣، المتَّفَق عليها في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة

النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠، لتحقيق نزع السلاح النووي، فضلاً عن خطة العمل التي اعتُمِدت في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠.

وإننا نؤكد مجدداً حقَّ الدول غير القابل للتصرف في تطوير بحوث الطاقة الذرية وإنتاجها واستخداماتها للأغراض السلمية بدون تمييز. كما نؤكد التزام جميع الأطراف في المعاهدة بتيسير المشاركة في تبادل المعدات والمواد والمعلومات العلمية والتكنولوجية، لاستخدام الطاقة الذرية للأغراض السلمية.

وتُدين كوبا عدم الامتثال للاتفاق على عقد مؤتمر دولي بشأن إقامة منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى، وتؤكد أنَّ عقْد ذلك المؤتمر جزء هام وعضوي من النتيجة النهائية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠. ومن شأن إقامة مثل تلك المنطقة أن يشكِّل خطوة تقدُّمية كبرى في العملية السلمية في الشرق الأوسط. ونحن نطالب مجدداً بعقد هذا المؤتمر بدون إبطاء إضافي.

لقد أكَّد بلدنا أنَّ الضمانة الوحيدة ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها من قِبَل الدول أو الأفراد، هي القضاء والحظر التامَّان عليها، تحت رقابة دولية صارمة. لذا، فإنه غير مقبول أن يظل الردع النووي الأساس الراسخ للمبادئ العسكرية، التي تُجيز حيازة المخزونات النووية واستخدامها. يضاف إلى ذلك أنَّ نشر الأسلحة النووية من قِبَل الدول الحائزة لها، في أراضي الدول غير الحائزة لها، هو مصدر قلق، لأنَّ هذا يعني، عملياً، وجود كثير من «الدول الحائزة» لتلك الأسلحة.

وتعرب كوبا عن معارضتها لتطوير وتحديث الأسلحة النووية الموجودة، وتطوير أنواع جديدة منها، لأن مثل هذا التصرف لا ينسجم مع واجبات نزع السلاح النووي. وإننا نعارض أيضاً أيَّ نوع من تجارب السلاح النووي، بما يشمل تلك التي تُجريها الحواسيب العملاقة والأساليب المتطورة الأخرى التي لا تنطوي على عمليات تفجير. وتطالب كوبا بإنهاء التلاعب السياسي الذي ينطوي على عدم الانتشار المستند إلى معايير مزدوجة، ووجود نادٍ لذوي الامتيازات يواصل تطوير أسلحته النووية، بينما يجري التشكيك في حق بلدان الجنوب غير القابل للتصرف في استخدام الطاقة الذرية للأغراض السلمية.

وعلى صعيد التدابير العملية لبناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية، تعتبر كوبا تلك التدابير الطوعية وسيلة لتوطيد السلم والأمن الدوليين، تُعتمَد بامتثال صارم لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، واحترام الشواغل الأمنية المحددة لدى الدول. لكنَّ هذه التدابير لبناء الثقة ليست بديلاً عن نزع السلاح.

إنَّ كوبا ترفض بشدة توسيع الأمر التنفيذي التعسفي والعدواني، الصادر عن رئيس الولايات المتحدة ضد حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية، وتطالب بإلغاء هذا الأمر. وإننا نؤكد مجدداً بحزم ووفاء دعم الحكومة والشعب الكوبيين لجمهورية فنزويلا البوليفارية الشقيقة. ونعتقد أنَّ تلك التدابير لا تُسهم في إيجاد مناخ من الثقة في المنطقة، وأنها تقوِّض مبادئ إعلان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام، الذي اعتُمِد في مؤتمر القمة الثاني لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي عُقِد في هافانا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وإننا نطالب باحترام ذلك الإعلان – الهادف إلى إنهاء التهديد بالقوة أو استخدامها من منطقتنا كلياً ونهائياً.

وكوبا متأهبة لمواصلة العمل بنشاط لتحقيق نتائج ملموسة في أعمال هذه الهيئة الهامة. ونأمل في نهاية هذه الدورة، أن تكون الهيئة قادرة على التوصية باقتراحات محددة إلى الجمعية العامة.

انتخاب أعضاء المكتب الآخرين

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يسعدني أن أبلغ الهيئة بأن مجموعة دول أوروبا الشرقية قد أيدت السيد توماش توكارسكي، سكرتير ثالث في البعثة الدائمة لبولندا، نائب رئيس للهيئة من تلك المجموعة لدورة عام ٢٠١٦.

وما لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن الهيئة ترغب في انتخاب السفير توماش توكارسكي، نائب رئيس للدورة الموضوعية لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة لعام ٢٠١٦.

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم اللجنة، أهنئ بحرارة السيد توكارسكي بصفته عضوا جديدا منتخبا في المكتب.

رُفِعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.